جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

قسم إدارة الأعمال

أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية

إعداد:

فهد محمد طنينه

إشراف :

الدكتور عدنان قباجه

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الاعمال من كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل،الخليل_فلسطين

2017

صفحة الايجازة

أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية

اعداد

فهد طنينة

نوقشت هذه الرسالة يوم الاحد بتاريخ 2017/04/23 الموافق 26 رجب 1438 هـ واجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عدنان قباجه (مشرفاً ورئيساً)	_____
الدكتور محمد الجعبري (عضواً داخلياً)	_____
الدكتور ياسر شاهين (عضواً خارجياً)	_____

الاهداء

إلى الهادي البشير، الرحمة المهداة والنعمة المسداة،

رسول الله صلى الله علية وسلم

ثم إلى من ربياني صغيرا وتعهداني كبيراً والداي العزيزين

وإلى زوجتي الغالية وابنائي مقلة العين

وإلى إخواني الفضلاء وأخواتي الفضليات

إلى اساتذتي في كل المراحل الدراسية

إلى وطني الغالي فلسطين.. أرضاً وشعباً

إلى أرواح الشهداء الابطال

الى روح اخي اسماعيل غفر الله له

إلى أسرانا البواسل

إلى الرفقاء والزملاء والأصدقاء

إلى أبناء الإسلام العظيم

إلى هؤلاء جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولا وأخيرا الذي وفقني وأعانني على إكمال هذا العمل، اسأله سبحانه وتعالى أن ينفع به ويكون لي عونا على طاعته.

اتقدم بالشكر والامتنان الى الدكتور الفاضل عدنان قباجه على تكرمه بالإشراف على هذه الرسالة وعلى كل ما قدمه لي من توجيه بناء ورعاية جيدة منذ ان وافق على الاشراف على هذه الدراسة وحتى الانتهاء منها واخراجها الى حيز الوجود .

كما اتقدم بالشكر والعرفان للجنة المناقشة الدكتور ياسر شاهين والدكتور محمد الجعبري ، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

والشكر موصول الى جامعة القدس المفتوحة واخص بالذكر أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية لفرع الخليل لما قدموه من دعم و نصح وإرشاد ومساعدة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى جامعة الخليل وكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، وأساتذتي في كلية التمويل والإدارة الذين لم يبخلوا علي خلال فترة دراسة البكالوريوس والماجستير، واخص بالذكر الدكتور سمير أبو زنيد مؤسس الكلية والدكتور راتب الجعبري والدكتور شريف ابو كرش والدكتور عبدالفتاح الشملة والدكتور يوسف حسان والدكتور ابراهيم السويطي.

ملخص البحث:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تأثير الرقابة الداخلية في الاداء المالي للقطاع المصرفي في الضفة الغربية ولتحقيق اهداف الدراسة تم تحليل سلسله زمنية من القوائم المالية للمصارف العاملة في الضفة الغربية حيث تم استخراج مؤشرات الاداء المالي للمصارف كما تم تصميم استبانة مكونة من ستة محاور، اعتمادا على اطار COSO والدراسات السابقة والاطار النظري وذلك لقياس اثر الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الضفة الغربية حيث تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية طبقية غير منتظمة من مجتمع الدراسة المكون من العاملين في مجال الرقابة الداخلية في المصارف .

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و البرنامج الاحصائي SPSS والمعالجات الاحصائية المناسبة في التحليل لهذا الخصوص **وكان من اهم نتائج الدراسة:**

1. وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية والعائد على الأصول (ROA).
2. وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية و العائد على حقوق الملكية (ROE)
3. وجود اثر ايجابي طردي دال احصائيا عند المستوى($\alpha \leq 0.05$) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS).
4. وجود اثر ايجابي طردي دال احصائيا عند المستوى($\alpha \leq 0.05$) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B)

5. وجود علاقة ايجابية دالة إحصائياً عند المستوى($0.05\geq\alpha$) بين جميع ابعاد الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين جميع مقاييس الأداء.

وقد خلصت الدراسة الي بعض التوصيات اهمها:

ضرورة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في المصارف من خلال توظيف مراقب او مدقق داخلي في كل فرع من فروع المصرف يتمتع بالخبرة والاستقلالية .و ضرورة القيام بتقييم انظمة الرقابة الداخلية المطبقة لدى المصارف بشكل مستمر اضافة الى مواكبة التطورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتدقيق والمحاسبة .ضرورة تبني المصارف لنظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO والاهتمام بتطبيق مكوناته الخمسة من أجل تحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وتعزيز مصداقية البيانات المالية، والحرص على التزام العاملين بالقوانين والقواعد التنظيمية المعمول بها داخل هذه المصارف.

Abstract

This study aimed at identifying the impact of internal control in the financial performance of the banking sector in the West Bank . To achieving the objectives of the study, there were analysis in a time series of financial statements of the banks in the west bank , which was extracted indicators of financial performance of banks. there were also a questionnaire composed of six axes design, that depend on the framework of COSO , previous studies and theoretical framework to measure the impact of internal control in the banks which work in the West Bank, where the questionnaire was distributed to random stratified sample of the study community composed of the workers in the field of internal control in banks.

The researcher used the descriptive analytical method and the statistical program SPSS and appropriate statistical treatments in the analysis ,the most important study results are:

1. a positive relationship between the internal control elements in the banking sector in the West Bank and return on assets (ROA).
2. a positive relationship between the internal control elements in the banking sector in the West Bank and return on equity (ROE)
3. Having a positive impact extrusive statistically significant at the level of ($\alpha \leq 0.05$) of the elements of internal control in the banking sector in the West Bank on earnings per share (EPS).
4. Having a positive impact extrusive statistically significant at the level of ($\alpha \leq 0.05$) of the components of internal control in the banking sector in the West Bank on the market value to book value (M / B)

5. There are significant positive relationship at the level of α) ≤0.05) between all dimensions of the internal controls of the banking sector and of all performance measures.

The study had concluded some of the recommendations including:

The need to focus on internal control system in banks by hiring a controller or an internal auditor in each branch of the bank who has an experience and independence.

And the need to evaluate the applicable internal control systems at the banks continuously in addition to keep up the developments related to the international standards of auditing and accounting.

Banks need to adopt a system of internal control in according to COSO framework and interest in applying the five of its components in order to achieve efficiency and effectiveness of operations, and enhance the credibility of the financial statements, and to ensure commitment to working with laws and regulations applicable within these banks.

قائمة المحتويات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
صفحة الايجازة	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص البحث	د
Abstract	و
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ي
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة	1
1-1 مقدمة الدراسة	2
1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها	4
1-3 أهمية الدراسة	5
1-4 أهداف الدراسة	6
1-5 فرضيات الدراسة	7
1-6 منهجية الدراسة	8
1-7 نموذج الدراسة	9
1-8 محددات الدراسة	10
1-9 مصادر وطرق جمع البيانات	10
1-10 التعريفات الإجرائية للمتغيرات	11
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	13
2-1 مقدمة	14
2-2 مفهوم الرقابة	15
2-3 الرقابة الداخلية	16
2-3-1 المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية	16
2-3-2 خصائص نظام الرقابة الداخلية	18
2-3-3 مكونات وعناصر الرقابة الداخلية	18
2-3-4 أهداف الرقابة الداخلية	22
2-3-5 اقسام الرقابة الداخلية	22
2-3-6 الرقابة الداخلية في المصارف التجارية	23
2-3-7 أهمية الرقابة الداخلية للمصارف التجارية	26

2-4 الاداء	28
2-4-1 تعريف الاداء	28
2-4-2 الأداء المالي	28
2-4-3 مؤشرات قياس الأداء المالي	29
2-4-4 أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف	31
2-5 القطاع المصرفي	32
2-5-1 مقدمة	32
2-5-2 القطاع المصرفي الفلسطيني	32
2-5-3 دور القطاع المصرفي في التنمية	35
2-5-4 خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني	36
2-5-5 مشاكل الجهاز المصرفي الفلسطيني	37
2-6 الدراسات السابقة	38
2-6-1 الدراسات العربية	38
2-6-2 الدراسات الأجنبية	49
2-6-3 التعقيب على الدراسات السابقة	53
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	55
3-1 تمهيد	56
3-2 مجتمع الدراسة	56
3-3 عينة الدراسة	57
3-4 أداة الدراسة	62
3-5 إجراءات الدراسة	68
3-6 المعالجة الإحصائية	69
الفصل الرابع: نتائج التحليل واختبار الفرضيات	70
4-1 تحليل الدراسة	71
4-2 اختبار الفرضيات	81
الفصل الخامس: نتائج الدراسة والتوصيات	88
5-1 نتائج الدراسة	89
5-2 التوصيات	91
المراجع	93
الملاحق	103

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم(1) عناصر الرقابة الداخلية	19
جدول رقم (2) توزيع أفراد المجتمع الأصلي حسب المصرف والوظيفة	56
جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للمصرف	57
جدول رقم (4) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لمتغير جنسية المصرف	58
جدول رقم (5) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لمتغير جنس الموظف	58
جدول رقم (6) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لمتغير العمر	59
جدول رقم (7) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لمتغير المسمى الوظيفي	59
جدول رقم (8) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة	60
جدول رقم (9) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لمتغير المؤهل العلمي	60
جدول رقم (10) يوضح توزيع المبحوثين تبعا لمتغير التخصص العلمي	61
جدول رقم (11) توزيع فقرات الرقابة الداخلية على أبعادها	62
جدول رقم (12) يوضح طول الخلايا.	63
جدول رقم (13) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات بيئة الرقابة مع الدرجة الكلية للبعد.	64
جدول رقم (14) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات تقدير المخاطر مع الدرجة الكلية للبعد.	65
جدول رقم (15) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الأنشطة الرقابية مع الدرجة الكلية للبعد.	65
جدول رقم (16) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المعلومات والاتصال مع الدرجة الكلية للبعد.	66
جدول رقم (17) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المراقبة مع الدرجة الكلية للبعد.	66
جدول رقم (18) يبين نتائج اختبار معامل الثبات كرونباخ ألفا على أبعاد مقياس الرقابة المالية	67
جدول رقم (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم ابعاد الرقابة الداخلية المتبعة في القطاع المصرفي.	71

جدول رقم (20) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات بيئة الرقابة من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.	72
جدول رقم (21) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات تقدير المخاطر من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.	74
جدول رقم (22)الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات الأنشطة الرقابية من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.	76
جدول رقم (23)الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات المعلومات والاتصال من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.	78
جدول رقم (24) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات المراقبة من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.	80
جدول رقم (25) نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple) (R2 Regression) لأثر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على الأصول (ROA).	82
جدول رقم (26): نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple) (R2 Regression) لأثر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على حقوق الملكية (ROE).	83
جدول رقم (27): نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple) (R2 Regression) لأثر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS).	84
جدول رقم (28): نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple) (R2 Regression) لأثر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B).	85
جدول رقم (29): نتائج معامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) للعلاقة بين الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين الأداء.	87

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 فرضيات الدراسة

1-6 منهجية الدراسة

1-7 نموذج الدراسة

1-8 محددات الدراسة

1-9 مصادر وطرق جمع البيانات

1-10 التعريفات الإجرائية للمتغيرات

1-1 مقدمة الدراسة :

تعد المصارف عصب النظام الاقتصادي لأي دولة حيث يعتبر النظام المصرفي من أهم الركائز التي تستند عليها الأنظمة الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأصنافها فلا يستطيع أن ينهض أي نظام اقتصادي مهما كان: رأسماليا أو إشتراكيا أو إسلاميا دون وجود جهاز مصرفي يعمل على تجميع المدخرات ، وضخها في جسم الاقتصاد القومي .

وبما أن الاقتصاد يقوم على توفير السلع والخدمات اللازمة لقيام الحياة من خلال عمليات الإنتاج والاستهلاك فإنه لا يمكن القيام بذلك ما لم تتوافر النقود التي تستخدم في الإنتاج والاستهلاك، كما ان المصارف التجارية تمتاز بقدرتها على خلق النقود عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بدون أن يكون هناك ودائع حقيقية مخصصة ومقابلة لها، فهي تستطيع التأثير على عرض وطلب النقود مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد ، من خلال خلق فرص عمل وخفض نسب البطالة ورفع مستوى الدخل في المجتمع .

وبذلك أصبحت المصارف بالنسبة للاقتصاد مثل القلب في جسم الإنسان فكما يقوم القلب بواسطة الشرايين والأوردة بتجميع الدم وإعادة ضخة في جسم الإنسان حتى يحيا الإنسان فكذلك المصارف لها نفس الأهمية والدور للاقتصاد وكلما كانت المصارف سليمة وذات كفاءة عمل الاقتصاد بكفاءة، أما لو حدث خلل في عمل المصارف فسوف يؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي.(عمر،2002)

ولأن التغيير يكاد يكون الحقيقة الوحيدة الثابتة في العالم اليوم، وجب على المنظمات على اختلافها أن تتغير وتتطور لتواكب التطورات العلمية والتكنولوجية في عصر العولمة إذا أرادت البقاء والاستمرار في بيئة لا تعترف بأي ثابت غير التغيير نفسه، ولا تعترف إلا بالقوي الذي يستطيع أن يتغير ويتحسن باستمرار، لذا كان لابد للمنظمات من وضع الخطط الإستراتيجية والأهداف المرجو تحقيقها، ومن أجل

التأكد من أن العمل داخل المنظمة يسير وفق الخطط وأهداف المنظمة لابد من وجود نظام رقابة داخلية فعال يقوم بمراقبة سير العمل والتأكد من أنة يسير وفق الأهداف المنشودة من قبل المنظمة.

لقد كان عالم المصارف بصفة خاصة والقطاع المالي بصفة عامة من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للتغيرات الاقتصادية والمالية وأكثرها تطورا، حيث شهدت السنوات الأخيرة العديد من التطورات الإيجابية مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة المصرفية، واستخدام شبكات المعلومات في تقديم الخدمات المصرفية ، وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها المصارف على المستوى الدولي، إلا أنها شهدت أيضا أزمات عصفت باقتصاديات بعض الدول، وتعزى هذه الضربات إلى النمو المفرط للائتمان وضعف الرقابة، وعدم الاحتياط لمواجهة الخسائر المحتملة لهذا الائتمان، مما رفع عدد حالات الإفلاس المصرفي في العديد من الدول، كما عانت مصارف أخرى من أزمات الديون المتعثرة والديون المعدومة (الكحلوت،2004).

وبما أن المؤسسات المصرفية والمالية والتي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي لما تقوم به من دور هام في تعبئة المدخرات وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يستوجب نظام رقابة داخلية فعال وسليم يحيط بمختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية، لضمان استقرار النظام المصرفي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة (فضيلة، 2007).

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة، فهو النظام الذي يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة.(جمعة، 2009)

ولحداثة الجهاز المصرفي الفلسطيني وتأثر نشاطه بالظروف السياسية و انحسار الاحتلال في عام 1994، شهدت الأراضي الفلسطينية تحولات سياسية واقتصادية منحت السلطة الفلسطينية الحق في

إنشاء سلطة نقد يكون لها مهام وصلاحيات المصرف المركزي باستثناء إصدار العملة الفلسطينية، وقد تزامن هذا التطور تزايد عدد المصارف في الأراضي الفلسطينية ، إضافة للسماح للعديد من المصارف لإعادة تشغيل مقارها السابقة مما أدى لزيادة درجة المنافسة بين المصارف وزيادة عبء سلطة النقد الفلسطينية للقيام بمهام الرقابة وإصدار العديد من التعليمات لضبط العمل المصرفي في فلسطين للقيام بدورة في إحداث التنمية الاقتصادية .

ومن هنا تأتي هذه الدراسة محاولة التعرف على أثر نظم الرقابة الداخلية على أداء القطاع المصرفي في الضفة الغربية.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها :

يعد القطاع المصرفي من أبرز القطاعات الاقتصادية لأي مجتمع ، نظرا للدور الحيوي الهام الذي يشغله ، فهو بمثابة الجسر الرابط للقطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال حشد المدخرات المحلية ، وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومساهمته الفاعلة في توفير البيئة المواتية للنشاط الاستثماري. إلا أن الجهاز المصرفي الفلسطيني ما زال يعاني من تحديات ومعوقات كثيرة تحول دون قيامه بدوره المتوقع، كعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين ومحدودية السيادة على الأرض ، وارتفاع مستوى المخاطرة ، وغياب العملة الوطنية الفلسطينية وهيمنة فروع المصارف الوافدة (محمد،2012).

لقد أبرزت الفضائح المالية ودعاوى الاحتيال المالي التي حدثت في السنوات الأخيرة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من الشركات مما أدى إلى الاهتمام المتزايد بالتدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية ودورهما في منظمات الأعمال الحديثة (Arena ,et al, 2006)

من هنا فإن مشكلة البحث تتمثل في تقييم مدى تطور الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الضفة الغربية استناداً إلى التطورات التي تحدث في هذا المجال على مستوى العالم من حيث اتباعها

لمعايير واضحة في مجال الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، ولحداثة القطاع المصرفي الفلسطيني ولما له من دور هام في اقتصاد الضفة الغربية وتأثير على كافة النشاطات الاقتصادية تأتي هذه الدراسة للتعرف على أثر الرقابة الداخلية على أداء القطاع المصرفي في الضفة الغربية حيث تتمثل مشكلة الدارسة في السؤال الرئيس الآتي :

ما اثر نظام الرقابة الداخلية على أداء القطاع المصرفي في الضفة الغربية ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية :

1- ما مدى العلاقة بين البيئة الرقابية وأداء القطاع المصرفي في الضفة الغربية ؟

2- ما مدى العلاقة بين تقدير المخاطر و أداء القطاع المصرفي في الضفة الغربية ؟

3- ما مدى العلاقة بين الأنشطة الرقابية و أداء القطاع المصرفي في الضفة الغربية ؟

4- ما مدى العلاقة بين المعلومات والاتصال و أداء القطاع المصرفي في الضفة الغربية ؟

5- ما مدى العلاقة بين المراقبة لعناصر الرقابة الداخلية و أداء القطاع المصرفي في الضفة الغربية ؟

1-3 أهمية الدراسة:

لما كانت وظيفة الرقابة الداخلية في المصارف تتسم بالأهمية البالغة من خلال الدور المهم الذي تلعبه نحو تحقيق مصداقية في التقارير والبيانات المالية ، وبالتالي توفير معلومات دقيقة لمتخذي القرار، الأمر الذي يساهم في تحسين وتطوير أداء القطاع المصرفي في فلسطين، لينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني ، و بالتالي على استمرارية وتطوير أداء تلك المصارف إيجاباً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصتها السوقية وقدرتها على المنافسة.

و تكمن أهمية الدراسة في :-

1. أنها من أولى الدراسات الميدانية التي بحثت موضوع الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الضفة الغربية وأثرها على الاداء .
2. توسيع إدراك المسئولين والموظفين والمدققين والمحاسبين في المؤسسات الاقتصادية في موضوع الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي.
3. الوصول إلى مؤشرات يمكن لسلطة النقد الفلسطينية استخدامها في تعزيز نظم الرقابة داخل المصارف.
4. مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية في بورصة فلسطين

1-4 أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة يتمثل في محاولة التعرف على أثر ممارسة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للقطاع المصرفي في الضفة الغربية إلى جانب:

1. معرفة أهداف نظام الرقابة الداخلية وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية
2. عرض وتحليل مدى توفر عناصر الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الضفة الغربية واثر ذلك على أداء تلك المصارف.
3. المساهمة في تعريف المجتمع وبيئة الأعمال بالدور الحقيقي للرقابة الداخلية وتغيير الصورة الذهنية السلبية.

1-5 فرضيات الدراسة :

تم بناء هذه الدراسة على الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد اثر ذو دلاله إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية و أداء تلك المصارف ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ -لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على الأصول (ROA).

ب -لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على حقوق الملكية (ROE).

ت -لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS).

ث لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B).

1-6 منهجية الدراسة :

وصولا لأهداف الدراسة وتحقيقا لأهميتها تم اعتماد أسلوبين متكاملين في البحث العلمي :

أ - الأسلوب النظري الوصفي والتحليلي عبر وصف الظاهرة

ب -اسلوب التحليل القياسي من خلال نماذج قياسية بهدف الخروج نحو مؤشرات رقمية عن اثر المتغيرات المستقلة عناصر الرقابة الداخلية والتي تم قياسها من خلال استبانه تم إعدادها لهذا الغرض على المتغير التابع ممثل بالأداء مقاسا بِـ (ROA، ROE ، M/B،EPS) للفترة من 2009 حتى العام 2014 وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (الانحدار البسيط) حيث يأتي النموذج العام على النحو الأتي :

$$\text{Financial Performance} = \alpha + \beta \text{ internal control} + e$$

اعتمد الباحث في دراسة أثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي للمصارف على المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم بوصف الظاهرة المطلوب دراستها وجمع أوصافها ومعلومات دقيقة عنها، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات السابقة والمراجع العلمية والمعلومات التي تم الحصول عليها ، وتم الرجوع إلى سلسة زمنية من القوائم المالية للمصارف وذلك لتحليلها واستخراج الأداء المالي للمصارف ومقارنته مع الرقابة الداخلية في المصارف التي تم قياسها من خلال استبانة تم تصميمها لذلك الغرض . حيث تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج تحليل البيانات الإحصائي (SPSS) وتم اختبار الفرضيات عند مستوى دالة (0.05), وتم حساب المتوسط الحسابي ومعامل الثبات ومعامل كرونباخ ألفا والنسب المئوية و الأساليب الإحصائية المناسبة.

1-7 نموذج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على اختبار أثر الرقابة الداخلية على أداء المصارف العاملة في الضفة الغربية و التي يمكن تمثيلها بمتغيرات الدراسة التالية :

المتغير المستقل : الرقابة الداخلية(بيئة الرقابة. تقدير المخاطر. الأنشطة الرقابية. المعلومات والاتصال. المراقبة.) وهي عناصر الرقابة الداخلية وفق مفهوم COSO (www.coso.org) Committee of Sponsoring Organizations the of the Treadway Commission

المتغيرات التابعة:

(أداء المصارف في المصارف الفلسطينية والمصارف الوافدة العاملة في الضفة الغربية)

المتغير المستقل		**المتغير التابع**
الرقابة الداخلية		أداء المصارف
يقاس من خلال عناصر الرقابة : 1- بيئة الرقابة. 2- تقدير المخاطر. 3- الأنشطة الرقابية. 4- المعلومات والاتصال. 5- المراقبة.		يقاس من خلال : ROA العائد على الأصول ROE العائد على حق الملكية EPS العائد للسهم الواحد M/B القيمة السوقية إلى الدفترية

1-8 محددات الدراسة

لا تخلو هذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة من محددات واجهت الباحث ، تمثلت بما يلي:

4. اقتصرت هذه الدراسة على قياس اثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي للقطاع المصرفي في الضفة الغربية.
5. اقتصرت هذه الدراسة على عينة من العاملين في مجالات الرقابة الداخلية دون غيرهم.
6. رفض مصرفين تجاريين التعاون مع الباحث.
7. تخوف جزء من أفراد عينة الدراسة من موضوع البحث مما بطء من عملية استرداد الاستمارات، مدعيين بان موضوع الرقابة الداخلية يخضع لضوابط سرية مشددة من قبل ادارات المصارف .
8. قلة الدراسات العربية السابقة التي تناولت اثر الرقابة الداخلية على الاداء المالي على حد علم الباحث.

1-9 مصادر وطرق جمع البيانات

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة باستخدام اسلوبين هما :

1. الاستبانة، والتي تم تطويرها لقياس واقع نظام الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في الضفة الغربية حيث تم تغطية عناصر الرقابة الداخلية الخمسة من خلال مجموعة من الاسئلة التي تضمنتها الاستبانة.
2. القوائم المالية للمصارف ، والتي تم من خلالها استخلاص النسب المالية الخاصة بأداء المصارف عينة الدراسة

1-10 التعريفات الإجرائية للمتغيرات:

<u>المتغير المستقل الرقابة الداخلية</u>

الرقابة الداخلية: Internal Control

هي مجموعة من العمليات تصمم و تنفذ من قبل مجلس إدارة المنشأة و مدراءها و موظفوها، صممت لتوفير تأكيد معقول لضمان تحقيق الأهداف المتعلقة بالرقابة على كفاءة وفاعلية العمليات، و موثوقية القوائم المالية، والتأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة والسياسات ذات العلاقة بالمنشأة. (Committee Of Sponsoring Organizations, COSO, Internal Control integration Framework, 1994, P3)

<u>مكونات نظام الرقابة الداخلية :</u>

1) **البيئة الرقابية :**
2) **تقييم المخاطر :**
3) **الانشطة الرقابية:**
4) **المعلومات والاتصال:**
5) **المراقبة:**

<u>المتغير التابع (الاداء)</u>

الأداء: السمة التي تدل على الثقة في السوق ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق المالكين والمستثمرين ومنها العائد على حق الملكية، العائد على الاستثمار والقيمة السوقية إلى الدفترية والعائد على السهم(طالب، والمشهداني،2011).

تم قياس الاداء المالي للمصارف من خلال مجموعة من النسب المالية التي تمثلت بالاتي:

1. **معدل العائد على الاصول ROA:** و يقيس كفاءة الإدارة في استخدام إجمالي الأصول في عمليات التشغيل (لستراي، 1986)، و يمكن حسابه عن طريق قسمة

صافي الأرباح بعد الضرائب على متوسط القيمة الدفترية لأصول الشركة(عبد الكريم وعلاونة،2009).

2. **معدل العائد على حق الملكية ROE :** تعتبر هذه النسبة مقياسا شاملاً للربحية، لأنها تقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، كما تعتبر مؤشراً أيضا على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محدداً أساسيا لقرارات المستثمرين(عقل، 2009).
3. **القيمة السوقية إلى الدفترية M/B** : تبين تقييم المستثمرين لسهم الشركة مقارنة بقيمته الحقيقية في الدفاتر، وهو مؤشر يبين مدى ثقة أو عدم ثقة المستثمر بالشركة نفسها (بشناق ،2011).
4. **العائد على السهم EPS** : تعكس هذه النسبة حصة السهم الواحد من الأرباح وتعتبر موجها مهما لحركة الاستثمارات(دبيك،2015)

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 مقدمة:

2-2 مفهوم الرقابة:

2-3 الرقابة الداخلية:

2-3-1 المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

2-3-2 خصائص نظام الرقابة الداخلية

2-3-3 مكونات وعناصر الرقابة الداخلية

2-3-4 أهداف الرقابة الداخلية

2-3-5 اقسام الرقابة الداخلية

2-3-6 الرقابة الداخلية في المصارف التجارية

2-3-7 أهمية الرقابة الداخلية للمصارف التجارية

2-4 الاداء :

2-4-1 تعريف الاداء

2-4-2 الأداء المالي:

2-4-3 مؤشرات قياس الأداء المالي

2-4-4 أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف

2-5 القطاع المصرفي :

2-5-1 مقدمة

2-5-2 القطاع المصرفي الفلسطيني

2-5-3 دور القطاع المصرفي في التنمية

2-5-4 خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني

2-5-5 مشاكل الجهاز المصرفي الفلسطيني

2-6 الدراسات السابقة:

2-6-1 الدراسات العربية

2-6-2 الدراسات الأجنبية

2-1 مقدمة:

شهد مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً تدريجياً ومهماً متكيفاً مع التطورات السريعة والمتلاحقة في الحياة الاقتصادية، فالرقابة الداخلية لم تعد مجرد وسائل تكفل المحافظة علي النقدية، و إنما تطورت لتصبح مجموعة من العناصر والمكونات المترابطة التي تضعها الإدارة العليا لضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية . وقد جاء هذا التطور في مفاهيم الرقابة الداخلية بوصفها نتيجة طبيعية لعوامل وظروف عديدة، لعل من أبرزها التوسع المضطرد في حجم الوحدات الاقتصادية وأهدافها التي أصبحت أكثر تعقيداً وشمولية وتفصيلاً، فضلاً عن كونها تمثل الأساس لعمل مراقبي الحسابات لعدم تناسب قيامهم بعملية المراجعة بشكل تفصيلي لجميع عمليات الوحدة الاقتصادي (الججاوى،٢٠٠٦)

ومن هنا تبنت العديد من الهيئات العالمية المختصة تشريعات تتضمن تأكيدات هامة على إنشاء وتقييم أنظمة رقابة داخلية فعالة في الشركات العامة، ومن أشهر النماذج الصادرة عن بعض الهيئات المتخصصة، إطار الرقابة الداخلية المتكامل الصادر عن لجنة المنظمات الراعية Committee of Sponsoring Organization (COSO) في أمريكا ، ودليل الرقابة الكندي المعروف ب (COCO) الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA)، ودليل الرقابة الداخلية المعروف ب (Turnbull Guidance) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا (Arens,et.al., 2012) .

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي منشأة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة بصفة عامة، حيث إنه يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار

والائتمان السليمة، ويعد بمثابة الركن الأول الذي يوليه المدقق اهتمامه لدى فحص وتدقيق القوائم المالية والحسابات الختامية (Cormicheal, 2004) .

2-2 مفهوم الرقابة:

عرف روبرت موكلير Robert Mockler الرقابة بأنها " جهد منظم لوضع معايير الأداء مع أهداف التخطيط لتصميم نظم معلومات تغذية عكسية لمقارنة الإنجاز الفعلي بالمعايير المحددة مسبقا، لتقدير ما إذا كان هناك انحرافات وتحديد أهميتها ولاتخاذ أي عمل مطلوب للتأكد من أن جميع موارد المنظمة يتم استخدامها بأكثر الطرق فعالية وكفاءة ممكنة في تحقيق أهداف المنظمة".(الجيوسي وجاد الله، 2008)

وعرفها الفرنسي هنري فايول Henry Fayol الذي عاصر فريدريك تايلور في الولايات المتحدة ، بأنها " التأكد مما إذا كان كل شيء يحدث طبقاً للخطة الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ المحددة، وأن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف والأخطاء بقصد معالجتها ومنع تكرار حدوثها، وهي تنطبق على كل شيء .(توفيق ،1986)

وعرف عباس، الرقابة بأنها " التأكد من أن ما تم إنجازه من أنشطة ومهام وأهداف، هو بالضبط ما كان يجب أن يتم، بما في ذلك من تحديد للانحرافات وتشخيصها تمهيدا لمعالجتها. (عباس، 2011).

وتعد الرقابة أحد الوظائف الأساسية في المنظمات وتهدف إلى خدمة الإدارة ومساعدتها على الوفاء بمسئولياتها واطلاعها على مدى انجاز الأعمال والخطط الموضوعة والأهداف المحددة للإدارة ، كما وتعتبر عاملا أساسياً في نجاح أو فشل أي منظمة مهما كان حجمها أو نوعها أو مجال نشاطها. (بكري، 2005)

2-3 الرقابة الداخلية:

لقد عرفت الرقابة الداخلية من قبل لجنة طرائق التدقيق (Committee of Auditing Procedures) المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بأنها "الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة".(غنيمات وصيام ،2011)

وعرفها معيار التدقيق الدولي رقم 315 بأنها "عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل أولئك المعنيين بإدارة المنشأة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها".(الذنيبات، 2010)

ولقد عرف أطار (COSO 1992) الرقابة الداخلية بأنها " عملية تنفذ من قبل مجلس الادارة أو ادارة الشركة أو غيرهم من العاملين تهدف الى توفير تأكيدات قوية فيما يتعلق بتحقيق أهداف الشركات في الفئات التالية : فعالية وكفاءة العمليات ، وموثوقية المعلومات المالية ، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها " . (مشتهى،2015)

2-3-1 المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية .

يعتمد نظام الرقابة الداخلية الفاعل على مجموعة من المقومات الأساسية التي ترتبط بعضها ببعض، وبالتالي فإنه في حالة وجود أي قصور فيها قد يترتب على ذلك الحد من فاعلية هذا النظام. وتتمثل هذه المقومات فيما يلي : (المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبية، 1996)

أ -**الهيكل التنظيمي:** حيث يمثل الهيكل التنظيمي نقطة البداية لتحقيق الرقابة المحاسبية والإدارية الفاعلة على عمليات المنشأة.

ب **نظام محاسبي سليم:** حيث يتضمن النظام المحاسبي سلسلة من الإجراءات التي تتبعها المنشأة بهدف الاحتفاظ بسجلات محاسبية يتم بموجبها توجيه وتسجيل وتبويب عملياتها وإعداد التقارير عنها.

ت **إجراءات العمل التفصيلية وأدلة التدقيق:** ويقصد بها توفر برنامج يتضمن كافة الإجراءات التفصيلية التي يجب تنفيذها لكل دورة مستنديه وتحديد الجهة المسئولة عن تنفيذ تلك الإجراءات.

ث **وجود مجموعة من العاملين المؤهلين بدرجة كافية:** من أهم مقومات نظام الرقابة الداخلية الفاعل حسن اختيار الكفاءات التي تتناسب مع أعباء المسؤوليات والسلطات المفوضة لها.

ج **رقابة الأداء:** إن وجود معايير للأداء المؤسسي يتم من خلالها التأكد من مدى الالتزام بمستويات الأداء المخطط لها ومعالجة الانحرافات عن هذه المستويات يعكس وجود بيئة رقابية فاعلة.

ح **الوسائل المستخدمة:** ويقصد بها استخدام كافة الوسائل المحوسبة في النواحي المالية والإدارية ما أمكن لضمان الدقة وتوفير الضوابط الرقابية لحماية المال العام من التلاعب أو الاختلاس.

2-3-2 خصائص نظام الرقابة الداخلية

لقد لخص (Whittington,2007) خصائص لنظام الرقابة الداخلية الجيد بما يلي:

1) أن يتوافق النظام الرقابي مع طبيعة النشاط واحتياجاته.
2) أن يكون النظام الرقابي اقتصاديا.
3) أن يتميز النظام الرقابي بالمرونة.
4) أن يعكس النظام الرقابي الهيكل التنظيمي.
5) أن يتوفر في النظام الرقابي السرعة فيكشف الانحرافات في حالة وجودها.
6) أن يكون النظام الرقابي واضحا ومفهوما.
7) أن يتضمن النظام الرقابي الإجراءات التصحيحية.

2-3-3 مكونات وعناصر الرقابة الداخلية:

قسمت معايير التدقيق الدولية(معيار التدقيق الدولي رقم 315) ولجنة COSOعناصر الرقابة الداخلية إلى خمسة عناصر أساسية تشمل: (Hayes, et. al., 2010).

1) **بيئة الرقابة:** **Control Environment**
2) **تقدير المخاطر :** **Risk Assessment**
3) **الأنشطة الرقابية:** **Control Activity**
4) **المعلومات والاتصال :** **Information & Communication**
5) **المراقبة :** **Monitoring**

والجدول التالي يوضح مكونات الرقابة الداخلية الخمسة ابتداءً من بيئة الرقابة وانتهاءً بالمتابعة.

جدول رقم(1) عناصر الرقابة الداخلية

العنصر	وصف العنصر	المكونات الفرعية
بيئة الرقابة	مواقف ووعي بإجراءات الإدارة الرقابية وتحديد مسئوليات وواجبات الرقابة	-إيصال وتنفيذ النزاهة والقيم الأخلاقية. -مشاركة أولئك المكلفين بالرقابة. -فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي ويشمل: *أسلوب الإدارة في تلقي ومتابعة المخاطر. *مواقف وإجراءات الإدارة بشأن إعداد التقارير المالية. *موقف الإدارة تجاه معالجة المعلومات والمهام المحاسبية والموظفين. *الهيكل التنظيمي. *تفويض الصلاحيات والمسئوليات. *سياسات وممارسات الموارد البشرية.
تقدير المخاطر	عملية تحديد وتقدير مدى الاستجابة لمخاطر ونتائج العمل لأغراض إعداد التقارير المالية وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق.	-الأحداث والظروف الخارجية والداخلية التي قد تحدث وتؤثر بشكل عكسي على قدرة المنشأة على إصدار وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير حول المعلومات المالية بما يتفق مع مزاعم الإدارة. -خطط الإدارة أو البرامج أو إجراءات تناول مخاطر معينة أو قبول مخاطر بسبب التكلفة أو اعتبارات أخرى، وتنشأ المخاطر أو تتغير بسبب ظروف مثل:

		*تغيرات في البيئة التشغيلية. * الموظفون الجدد. *نظم المعلومات الجديدة أو المجددة. *النمو السريع. *التقنية الجديدة. *النماذج والمنتجات والأنشطة الجديدة. *إعادة هيكلة الشركة. *عمليات أجنبية موسعة. *الإصدارات المحاسبية الجديدة.
أنشطة الرقابة	السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ إجراءات الإدارة	-مراجعة الأداء. -معالجة المعلومات. -عناصر الرقابة الفعلية. -فصل المهام. -رقابة التفويض
نظام المعلومات والاتصال	يتكون نظام المعلومات من بنية تحتية(عناصر مادية وبرامج حاسوب) وأشخاص وإجراءات وبيانات، كما يتكون نظام المعلومات الخاص	-أساليب وضوابط تشمل: *تحديد وتسجيل جميع المعاملات الصحيحة. *تحديد في الوقت المناسب المعاملات بتفاصيل كافية لإتاحة التصنيف المناسب للمعاملات لإعداد التقارير المالية.

	بأهداف إعداد التقارير المالية من الإجراءات والسجلات التي أنشئت لمباشرة وتسجيل ومعالجة وإعداد التقارير والمحافظة على الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين.	*قياس قيمة المعاملات بأسلوب يتيح تسجيل قيمتها النقدية الصحيحة في لبيانات المالية. *تحديد الفترة الزمنية التي حدثت فيها العمليات للسماح بتسجيل المعاملات في الفترة المحاسبية الصحيحة. *تعرض بالشكل المناسب المعاملات و الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية –يتضمن الاتصال توفير فهم للأدوار والمسئوليات الفردية الخاصة بالرقابة الداخلية على تقديم التقارير المالية، ويأخذ الاتصال أشكالاً مثل: * أدلة السياسات. * أدلة إعداد التقارير المحاسبية والمالية والمذكرات. *الاتصال الكترونياً أو شفوياً أو من خلال إجراءات الإدارة.
المراقبة (المتابعة)	عملية لتقييم نوعية أداء الرقابة الداخلية على مدى الوقت	–مراجعة الإدارة(المديرين). –تقييم المدققين الداخليين لامتثال للسياسات. –إشراف الدائرة القانونية على الامتثال للسياسات الأخلاقية أو ممارسات العمل. –الأطراف الخارجية(العملاء). –واضعي الأنظمة والاتصال. –المدققين الخارجيين.

المصدر: (جمعة, 2009)

2-3-4 أهداف الرقابة الداخلية:

وباستقراء التعريفات المتعددة لنظام الرقابة الداخلية يتضح أن الرقابة الداخلية تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية: (Arenes,et.al., 2012)

1) الالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة: حيث إن المنشآت مطالبة بإتباع العديد من القوانين منها قانون الضرائب والتأمين والمعاشات وقوانين الحريات العامة المدنية وحماية البيئة.
2) فعالية وكفاءة العمليات: يتم وضع عناصر الرقابة الداخلية بالمنشأة لتعزيز الاستخدام الفعال والكفء للموارد حتى يتم تحقيق أهدافها، ومن أهم جوانب عناصر الرقابة توفير معلومات دقيقة لاتخاذ القرار داخلياً وحماية الأصول والسجلات، حيث إنها معرضة للسرقة وإساءة الاستخدام أو التدمير ما لم يوجد نظام رقابة ملائم يحميها. (Arens and Loebbeck, 2003)
3) الثقة بالقوائم المالية: تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على عاتق الإدارة، كما وتقع عليها مسؤولية قانونية مهنية للتأكد من أن المعلومات المدرجة بالقوائم المالية تم عرضها بعدالة بما يتفق مع متطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وخاصة المعدة لأطراف خارجية من مستثمرين ودائنين وملاك وغيرهم (Security Exchange commission,2003).

2-3-5 اقسام الرقابة الداخلية

تقسم الرقابة الداخلية الى ما يلي :(عبد الله ،2009)

اولاً الرقابة الادارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والاجراءات الهادفة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاية الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل الكشوفات الاحصائية، ودراسات الوقت والحركة وتقارير الاداء، والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية ،والتكاليف المعيارية ،واستخدام الخرائط والرسوم البيانية

وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين . وهي كما نرى متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها والمالية.

ثانياً الرقابة المحاسبية: وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والاجراءات الهادفة الى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: اتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الاجمالية)،واتباع موازين المراجعة الدورية واتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، ووجود نظام مستندي سليم، واتباع نظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين .

ثالثاً الضبط الداخلي: ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والاجراءات الهادفة الى حماية اصول المشروع من الاختلاس والضياع او سوء الاستعمال .ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق اهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف اخر يشاركه تنفيذ العملية.كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

2-3-6 الرقابة الداخلية في المصارف التجارية:

الرقابة على الأداء والأنشطة المصرفية

تتمثل وظيفة الرقابة في متابعة أداء وأنشطة المصرف للتأكد من انجاز النتائج المستهدفة، واتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب ظهور أي انحراف ذات دلالة بين الأداء الفعلي المقاس والأداء المرغوب والقيام بالتصرفات التصحيحية حال ظهور تلك الانحرافات ، لجعل الأداء يمضي في المسار المخطط له. ويعني ذلك أن وظيفة الرقابة تطرح هذا التساؤل. "*هل عوائد المصرف تتسق مع أهدافه*؟ "

وبالتالي فإن وظيفة الرقابة تتضمن ما يلي: (طه ،2007)

1. تحديد الأداء المعياري للمصرف.

2. مراقبة أداء العاملين بالمصرف والأنشطة التي يقومون بها.

3. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المعياري.

4. إحاطة العاملين علماً بنتيجة تلك المقارنة (إيجابية أم سلبية).

5. اتخاذ تصرف لعلاج الانحرافات التي أسفرت عنها المقارنة.

العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها في المصارف:(رضوان، 2012)

أ – كبر حجم المصارف وتعدد عملياتها: –

إن النمو الضخم في حجم المصارف وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي, جعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات فأدى إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.

ب – اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمصرف:

حيث انفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم, ولذلك نراهم(ممثلين في الهيئة العامة للمساهمين) يسندون الإدارة إلي عدد منتخب منهم(مجلس الإدارة), ومجلس الإدارة هذا لا يمكنه إدارة جميع أعمال المصرف بمفرده, لذلك يفوض السلطات والمسؤوليات إلى إدارات المصرف المختلفة, ومن أجل إخلاء مسئوليته أمام المساهمين يقوم مجلس الإدارة بتحقيق الرقابة الداخلية التي تؤدي إلى اطمئنان مجلس الإدارة إلى سلامة العمل بالشركة, ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل والإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة أهدافه الرقابية.

ت –حاجة الإدارة إلي بيانات دورية دقيقة:

لابد لإدارة المصرف من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من أجل اتخاذ المناسب واللازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل, ومن هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة ومتينة تطمئن الإدارة إلى صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ قراراته.

ث –حاجة الإدارة إلى حماية وصيانة أصول وأموال المصرف:

على الإدارة توفير نظام رقابة داخلي سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابهما.

ج – حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة:

تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المنشآت المختلفة العاملة وحول سبل استعمالها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير وحصر الكفاءات العلمية, فإذا ما طلبت هذه المعلومات من منشأة ما, عليها تحضيرها بسرعة ودقة, وهذا هو الأمر قد لا يتسنى لها ما لم يكن نظام الرقابة الداخلية المستعمل قوياً ومتماسكاً.

ح – المراجعة الداخلية: –

وجود قسم للمراجعة الداخلية يعتبر من العوامل التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية, والذي يساهم في تحديد نطاق الفحص وتوقيت عملية المراجعة الخارجية.

خ – التخطيط:

إن أهمية الرقابة الداخلية تتجلى بصورة خاصة في علاقتها بعملية التخطيط, حيث ترتبط الرقابة بكل الوظائف الإدارية الأخرى من تخطيط وتوجيه إلا أنها أكثر ارتباطاً بالتخطيط, فإذا كانت الرقابة في معناها الواسع تعني التحقق من أن التنفيذ يتم وفقاً للتخطيط, لذلك فإنه بدون وجود

تخطيط لا يتصور وجود رقابة, حيث لا يمكن معرفة ما إذا كان ما نفذ فعلاً مطابقاً لما خطط, كما أنه بدون رقابة يصبح التخطيط لا معنى له إذ يتعذر الوقوف على انحرافات التنفيذ سواء كانت إيجابية أم سلبية عن المخطط ومداها, كما أن معظم أساليب الرقابة الإدارية هي في الأصل أساليب تخطيطية مثل الموازنات التخطيطية, أساليب الرقابة على المخزون...الخ.

وباختصار فإن التخطيط يؤثر ويتأثر بالرقابة حيث إن أي خلل في التخطيط له آثاره العكسية على الرقابة, إذ هي التي تظهر عيوب التخطيط وتوجه الإدارة العليا للتصحيح والتطوير والعكس صحيح.

د – اتخاذ القرار:

حيث إن عملية اتخاذ القرار هي اختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل لذلك فإنها تحتاج إلى معلومات وبيانات صحيحة وموثوق بها بدرجة معقولة وبالتالي الوصول إلى قرارات فاعلة تحقق أهداف المؤسسة, وحيث إن الرقابة الداخلية هي الضابط الرئيسي لتوفير بيانات ومعلومات صحيحة وموثوق بها, لذلك فإن العملية الرقابية لا تكتمل إلا باتخاذ القرارات الرشيدة في المجالات المطلوبة أي باكتمال الدورة.

2-3-7 أهمية الرقابة الداخلية للمصارف التجارية:

تنبع أهمية الرقابة على المصارف من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحياة الاقتصادية لمختلف الدول، حيث تخدم هذه المصارف عدة فئات تهمها استمرارية المصرف في نشاطاته على حسن وجه، ومن هذه الفئات نذكر إدارة المصرف باعتبارها مسؤولة عن تأدية مهامها بنجاح أمام الهيئة العامة للمساهمين، هذه الأخيرة التي تهتم بالرقابة حتى تطمئن على سلامة رأسمال المساهمين المستثمر وتحقيق أرباح عليه، بالإضافة إلى جمهور المودعين وذلك حتى يطمئنوا

على ودائعهم واستمرارية دفع فوائد عليها، وجمهور العملاء المستفيدين من التسهيلات الائتمانية الذين يهمهم نجاح المصرف لضمان استمرارية أعمالهم التي تعتمد في جزء منها على التسهيلات المقدمة من طرف المصرف، وأخيرا السلطات النقدية ممثلة أساسا في المصرف المركزي الذي يسعى إلى حماية الفئات السابقة الذكر، كما يهدف إلى توجيه السياسة النقدية والائتمانية للمصرف.(عبد الله ،2009)

وتظهر أهمية الرقابة من خلال الدور المهم الذي تؤديه على كافة مجالات العمل لضمان وسلامة تحقيق الأهداف المخططة، وتبرز هذه الأهمية من خلال الأهداف والخطط التي يعمل الأفراد على تحقيقها في ظروف مختلفة وبأدوات مختلفة وفي مناطق مختلفة وفي أوقات مختلفة، لذلك من المحتمل ألا تتشابه الأمور التي يتم فيها أداء العمل، ومعنى ذلك أن هناك احتمالات لظهور الانحرافات، وبعض هذه الانحرافات قد يكون خطيراً والبعض أقل خطورة، ودرجة الخطورة في الواقع تحددها درجة الانحراف عن المعايير المخططة.

هذا ولا تقف أهمية الرقابة الداخلية على ما تؤديه من اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيحها ومحاولة منعها قبل وقوعها، لكنها أيضا تلقي الضوء على الإيجابيات داخل المنشآت عن طريق اكتشاف الكفاءات الإدارية والتشغيلية وذلك من خلال تقييم الأداء للعاملين داخل المنشأة، وبالتالي تقدير المجتهدين من خلال الحوافز المادية والمعنوية، مما يدفعهم إلى زيادة الانتماء والإتقان في العمل وذلك للوصول إلى الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة. (عوض،2012)

2-4 الاداء

2-4-1 يعرف الأداء انه : "نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها عن العمليات والمنتجات "فهو يعبر عن المخرجات او الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها.

ويقصد به أيضا قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية او الرأسمالية او الاستثنائية وتحقيق فائض من أنشطتها من اجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي ,أو ظاهرة الإفلاس بتعبير أخر مدى قدرة المؤسسة على تصدى المخاطر والصعاب المالية.(شيتور، 2014)

2-4-2 الأداء المالي:

لقد اجمع معظم الباحثين على ان الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي ,والتي تعرف على انه امن الأساليب التي يمكن استخدامها من اجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها, وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من اجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع, ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما , ويؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي(نقاط القوة) والسلبي (نقاط الضعف) لأدائها المالي.(الحسيني والدوري ،2006)

يعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والباحثين والمديرين، سواء أكان ضمن الدراسات التطبيقية أو النظرية في عمليات تقييم الأداء ضمن الواقع العملي في مختلف منظمات الأعمال. (الدعاس،2010)

يتبوأ تقييم الأداء المالي مكانة هامة في غالبية الاقتصادات، حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها منشئات الأعمال قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق

نجد أن ضرورة الحصول على الموارد وتحقيق العوائد القصوى منها، وديمومة واستمرار المنشاة ونموها وتطورها واستغلالها الاستغلال الأمثل يعتبر غاية في الأهمية، لما لها من تأثير على كل جوانب الحياة لمنشئات الأعمال، ولهذا فان تقييم الأداء المالي يعد احد العناصر الأساسية للعملية الإدارية، حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المنشاة لأهدافها، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، مما يوفر أساسًا في تحديد مسيرة المنشاة ونجاحها ومستقبلها (بشناق ،2011) .

وتعد القوائم المالية وسيلة مهمة ورئيسية لتقييم الأداء المالي، حيث أن تحليل القوائم المالية سوف يساعد في تقديم نتائجُ تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد فرص الاستثمار، وتقدم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم. وتعتبر المؤشرات المالية احد الأدوات والوسائل الأكثر استخداما والنموذج الأكثر أهمية في التحليل للوصول إلى تقييم دقيق لنجاح المنشاة أو احتمالات الفشل فيها وتحديد نقاط القوة والضعف فيها(الزبيدي، 2000) .

2-4-3 مؤشرات قياس الأداء المالي

اعتمدت الدراسة على المؤشرات المالية التالية لقياس الأداء المالي:

1) **معدل العائد على حق الملكية (Return On Equity- ROE)** (صاف الأرباح بعد الضرائب/حق الملكية) : وهو من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، (Bjornsdottir, 2010). و يوضح هذا المؤشر ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح (العائد)التي حققها المصرف.

2) **معدل العائد على إجمالي الموجودات (Return On Assets– ROA)** (صافي الأرباح بعد الضرائب/إجمالي الموجودات): يقيس هذا المؤشر نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح بعد الضرائب .(Jermanis, 2006) وزيادة هذا المعدل تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الايرادية

3) **نسبة الربح لكل سهم (Earning Per Share– EPS)** (الربح بعد الضريبة/عدد الأسهم العادية): وتشير إلى النسبة المخصصة من أرباح الشركة لكل سهم عادي (Sheikh Waqas, 2009) وتعد نتيجة هذه النسبة مؤشرا ماليا مهما، حيث تعكس شكل الأداء الذي مارسته إدارة المنشاة لتعظيم مركز قوتها في السوق، وزيادة النسبة لا بد وان تعطي للإدارة دورا مهما أمام المستثمرين وحملة الأسهم وتكون المنشاة تتمتع بمركز قوة داخل السوق المالي، في حين يشير انخفاضها إلى تدهور الأداء وبالتالي فهي حالة من حالات الضعف والتي تنعكس على حالها في السوق المالي.

4) **القيمة السوقية للقيمة الدفترية (Market to Book Value)** (القيمة السوقية للسهم/القيمة الدفترية للسهم): تبين هذه النسبة تقييم المستثمرين لسهم الشركة مقارنة بقيمته الحقيقية في الدفاتر، وهو مؤشر يبين مدى ثقة أو عدم ثقة المستثمر بالشركة نفسها. وتعرف القيمة أو التكلفة الدفترية بأنها قيمه السهم المكتتب والمصرح بها عند الإصدار مضافا إليها حصتها من الأرباح أو الخسائر المتراكمة، وتقيم نتيجة هذه النسبة بعدد المرات. وتقارن هذه النسبة سعر سهم الشركة المساهمة السوقي بقيمة سهمها الدفترية ويمكن للمستثمر حساب القيمة الدفترية للسهم الواحد من خلال قسمة حقوق المساهمين (الأصول – الخصوم) على عدد أسهم الشركة المصدرة .(بشناق ،2011).

2-4-4 أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف

من الجدير بالذكر بان عملية تقييم الأداء للمصارف تحظى بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة مختلفة يمكن إبرازها في الآتي:(فهد،2009)

1. يبين تقييم الأداء المالي للمصارف قدرة المصرف على تنفيذ الأهداف المخططة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.
2. يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنيًا من مدة إلى أخرى، ومكانيا بالمقارنة مع المصارف المماثلة الأخرى.
3. يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي.
4. تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.
5. يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء المصرف وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني واليات تعزيزها.
6. يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف.
7. يقدم تقييم الأداء إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

2-5 القطاع المصرفي

2-5-1 مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم الركائز الأساسية على مستوى الاقتصادي الكلي لأي دولة في العالم، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. وعند وجود أي خلل بهذا القطاع تحدث نتيجة لذلك اضطرابات متتابعة بجميع الأنشطة المختلفة داخل النظام الاقتصادي كما هو الحال ببعض الاقتصاديات العالمية بالوقت الراهن.

(الهواوي،2013)

ويمثل الجهاز المصرفي ركناً مهما في الاقتصاد القومي، فاهتمت أغلب الدول المتحضرة بسن تشريعات تنظم مجالات النشاط المتعلقة بكافة أنواع المصارف المكونة للجهاز المصرفي بها. حيث يتكون الجهاز المصرفي من الوحدات المصرفية والتي على رأسها المصرف المركزي.

(عاشور، 2012)

2-5-2 القطاع المصرفي الفلسطيني

مكونات الجهاز المصرفي الفلسطيني : (قشطة،2013)

يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من أربعة مكونات رئيسية وهي:

اولاً سلطة النقد الفلسطينية: تأسست سلطة النقد الفلسطينية أواخر عام 1994 لبناء النظام المصرفي والنقدي وضمان استقرار وتشجيع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية،

و سلطة النقد الفلسطينية مؤسسة عامة مستقلة مسئولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن. وهدفها

الأساسي المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال:

1) التنظيم الفعال والشفاف والإشراف على المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين العاملين في فلسطين.

2) الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات الحديثة بكفاءة عالية.

3) رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

وتعمل سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1997، والذي حدد استقلاليتها بالإضافة إلى قانون المصارف رقم 9 لعام 2010.(موقع سلطة النقد الالكتروني (http://www.pma.ps))

ثانياً المصارف التجارية: يتكون القطاع المصرفي في فلسطين بشكل أساسي من المصارف التجارية التي تستقطب النسبة الأكبر من ادخارات الوحدة الاقتصادية وادخارات الأفراد، وهي بالتالي تحتكر توجيه الادخارات نحو الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتنقسم المصارف التجارية إلى:

أ. المصارف الوطنية: وهي المصارف التي تأسست بترخيص من سلطة النقد الفلسطينية.

ب. المصارف العربية والأجنبية: وهي المصارف التي تأسست بترخيص من السلطات المصرفية في البلد الأم، وحاصلة على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية لمزاولة العمل داخل فلسطين

ثالثاً المصارف الإسلامية: تقوم هذه المصارف بتوجيه نشاطها الاقتصادي وفق الشريعة الإسلامية.

رابعاً المصارف المتخصصة: تعمل في فلسطين مصارف متخصصة في مجال التنمية والائتمان الزراعي، ومجال دعم ومساندة المشاريع الصغيرة.

خامساً مكاتب الصرافة: يعتبر تنظيم هذه المكاتب وإعطاؤها التراخيص من مسؤولية سلطة النقد الفلسطينية ، حيث تقوم سلطة النقد بالرقابة على هذه المكاتب ومحاربة عملية غسيل الاموال واصدار القوانين والتشريعات لهذه المصارف في حوكمة اعمالها.

سادساً مؤسسات الاقراض المتخصصة:

يبلغ عددها (9) وهي :(أصالة ، فاتن ، صندوق التنمية الفلسطيني، الاغاثة الاسلامية، المركز العربي للتطوير الزراعي، الإغاثة الدولية، دائرة التمويل الصغير_ الاونروا، فيتاس فلسطين للإقراض الصغير، ريف) . (http://www.pma.ps)

وتبرز اهمية سلطة النقد الفلسطينية في: (شبانة ،2016)

1. الحفاظ على الجهاز المصرفي ونموه وتطوره بشكل فعال ومأمون وسليم.
2. تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها .
3. حماية حقوق المودعين والمساهمين
4. تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وبالتالي تنمية المدخرات والارباح.
5. انشاء انظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المصرفي .
6. تنظيم وادارة النقد.
7. تقرير السياسات النقدية اللازمة.
8. توجيه وتنظيم حجم تكلفة الائتمان وفقا لمتطلبات وضرورات الاقتصاد الفلسطيني.
9. الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام.
10. متابعة ومراقبة تطبيق المعايير والاتفاقات الدولية .
11. الاحتفاظ باحتياطي السلطة الوطنية الفلسطينية من الذهب والعملات الاجنبية وادارتها .

2-5-3 دور القطاع المصرفي في التنمية

يلعب القطاع المالي دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال توفير التمويل المتاح لتنفيذ المشاريع الاستثمارية والإنمائية، عبر تعبئة المدخرات المحلية التي تسهم في توفر الجزء الأكبر من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع والخطط الإنمائية. وفي هذا السياق يتسم القطاع المالي بقدرته على توفير الخدمات المالية دون عقبات تذكر. ومع توفر إمكانية النفاذ لأكبر عدد من شرائح وفئات المجتمع، يمكن تقليل التباين في مستويات الدخل بين مختلف شرائح المجتمع والعمل على حفز النشاط الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق أولت سلطة النقد أهمية خاصة لقطاع المشاريع الصغرة والمتوسطة، لما لهذا القطاع من دور أساسي في تطوير الاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل والحد من البطالة المرتفعة وتنويع مصادر الدخل وتشجيع الريادة باعتبارها رافداً أساسيا لسوق العمل، خاصة وأن هذا القطاع يشكل أكثر من 90 % من إجمالي المشاريع القائمة في فلسطين ويسهم بحوالي 55 % من الناتج المحلي الإجمالي.(التقرير السنوي لسلطة النقد ،2014)

يكتسب الجهاز المصرفي الفلسطيني أهمية خاصة في القطاع المالي الفلسطيني ،لكونه المكون الاساسي للقطاع المالي، اذ لا زالت المؤسسات المالية الاخرى كشركات التأمين والتمويل التأجيري والرهن العقاري تفتقر الى أطر تنظيمية متينة تنظم عملها وتفعل دورها في الاقتصاد الفلسطيني ، وعلى الرغم من الدور الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي الفلسطيني الا انه يعمل في ظل غياب سياسات نقدية مستقلة في المرحلة الحالية بسبب غياب عملة وطنية ، حيث نجحت المصارف في حشد المدخرات من خلال خدمات الودائع التي تتيحها للجمهور، واستمرت الودائع بالنمو منذ عام 1995 ، ومن المرجح ان العملاء توجهوا للمصارف باعتبارها ملجأً آمناً لحفظ اموالهم ، في حين

لم تكن اسعار الفائدة على الودائع الدافع الاساسي الذي يحفزهم على الادخار ، فقد شهد القطاع المصرفي حالة استمرار نمو الايداعات على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة على الودائع . (ماس،2014)

2-5-4 خصائص الجهاز المصرفي الفلسطيني (محمد، 2012):

1. يتسم الجهاز المصرفي الفلسطيني بالحداثة، الأمر الذي يجعل مقارنته بالأجهزة المصرفية في الدول التي تنعم بالاستقرار، وحتى بعض دول المنطقة، أمراً ليس واقعياً، لذا يقتضى التركيز على واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني وسبل تنمية عمله انطلاقاً من واقع الحالة الفلسطينية ومحددات التنمية الاقتصادية الفلسطينية المرتبطة بتلك الحالة.

2. على الرغم من ضعف بنية الجهاز المصرفي الفلسطيني؛ إلا أنه نجح في لعب دورٍ حيوي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية باعتباره قطاعاً مسانداً، من خلال تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها بما يوفر فرص التمويل للعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية.

3. يتصف القطاع المصرفي الفلسطيني بالهشاشة، نظرا لعدم وجود العملة الوطنية الفلسطينية واستخدام أكثر من عملة، حيث يستخدم الشيقل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي، الأمر الذي يجعل القطاع المصرفي الفلسطيني عرضة لأية هزات اقتصادية أو مالية في تلك الدول التي يتم التعامل بعملتها الوطنية بشكل أساسي في فلسطين.

4. إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والذي سببه المباشر الاحتلال الإسرائيلي؛ أدى إلى غياب البيئة الاستثمارية المشجعة، وعمل على زيادة

المخاطرة الاستثمارية، وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال للخارج، يضاف إلى ذلك عدم نجاح صانع القرار الاستثماري الفلسطيني في جذب المستثمرين في المشاريع الوطنية.

2-5-5 مشاكل الجهاز المصرفي الفلسطيني : (الشرفا،2008)

يتعرض الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى العديد من المشاكل التي قد تؤثر على العمل المصرفي الفلسطيني و من أهم تلك المشاكل:

1. التشريع المصرفي و الناتج عن الافتقار ببعض التشريعات التي تحكم العلاقة بين المصرف وعملائه في حالات الإخلال بالالتزامات.
2. عدم وجود مناخ استثماري ملائم يساعد المستثمر على اتخاذ القرار المناسب في الاستثمار بسبب العديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة و الدينية و عوامل الثقة والأمان.
3. عدم و جود الاستقرار السياسي و الاجتماعي.
4. عدم توفر الكوادر المدربة على الأعمال المصرفية بالرغم من توافر الخريجين في المجالات التي تحتاجها أعمال المصرف.
5. مشاكل تتعلق بضعف البنية التحتية بسبب الظروف السياسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.
6. وجود اختلال و تشوهات هيكلية في الجهاز المصرفي و ذلك بسبب عدم التزام المصارف بالهدف الذي أنشأت من أجله حيث أن العديد من المصارف المتخصصة لا تمارس عملها كمصارف متخصصة و إنما تمارس عمل المصارف التجارية .

و قد تؤثر المشاكل السابقة على أداء العمل المصرفي و خاصة الموظفين الذين يتعرضون لمشاكل عدم الاستقرار في الحياة السياسية و الاجتماعية و الذي يؤدي إلى عدم قيام هؤلاء الموظفين بإنجاز أعمالهم بالدقة المطلوبة مما يؤدي إلى عدم الثقة بالنظام المصرفي الفلسطيني.

2-6 الدراسات السابقة

2-6-1 الدراسات العربية :

دراسة (مشتهى،2015) بعنوان" تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO وأثر ذلك على أداء وقيمة الشركة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار Committee of Sponsoring Organization (COSO) ، واثر ذلك على أداء وقيمة الشركة. لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمدى تطبيق مكونات الرقابة الداخلية في عينة الدراسة المتمثلة في (40) شركة مساهمة عامة مدرجة ببورصة فلسطين خلال عام (2013)، كما تم استخدام اختبار One Sample T-test وتحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لاختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة الى ان انظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين تنسجم مع اطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) بدرجة مرتفعة، كما اظهرت النتائج ايضا وجود اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقا لاطار (COSO) على مؤشرات الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي تشمل العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات، بينما توصلت الدراسة الي عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وفقا لاطار (COSO) على قيمة الشركة المقاسة من خلال مؤشر Tobin's Q ونسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية للسهم .

دراسة (عياش،2014) بعنوان " دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي". دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية

هدفت الدراسة إلى التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية، وتقويم نظم الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لوضع الإطار النظري للدراسة ،كما تم إجراء دراسة ميدانية لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم خلالها جمع البيانات من خلال استبانة وزعت على شركات الاتصالات اليمنية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أظهرت الدراسة تمتع شركات الاتصالات اليمنية بهياكل رقابية داخلية جيدة ومقبولة كما أكدت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي. وان وجود عناصر رقابة داخلية جيدة تؤدي بالضرورة الى تحسين الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المالية التي تساعد الإدارة على ترشيد ودعم قراراتها

دراسة (ذنيبات و كفوس ، 2012) بعنوان " مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية واثر ذلك على ادائها المالي" .

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم 315 ومدى تأثير ذلك على الاداء المالي لهذه الشركات، لتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة لتجميع البيانات الاولية اللازمة، وزعت على 50 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان، تمت معالجة هذه البيانات باستخدام الاحصائيات الوصفية ،كما تم استخدام اختبار One Sample T-test و تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لاختبار الفرضيات.

من خلال تحليل بيانات الدراسة تبين ان الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية تلتزم بتطبيق جميع مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم 315 وبينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية الاردنية بمقومات الرقابة وبين الاداء المالي مقاسا بنسب العائد على الاصول، والعائد على حوق المساهمين، والعائد المبيعات كل على حدة، بينما توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مدى الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية وبين الاداء المالي مقاسا بنسبة مجمل الربح .

كما بينت النتائج وجود تأثير ذي دلالة احصائية للحجم على العلاقة بين مدى توافر مقومات الرقابة الداخلية وبين الاداء المالي مقاسا بنسبة العائد على الاصول والعائد على حوق المساهمين والعائد المبيعات كل على حدة، في حين لم تظهر النتائج وجود تأثير ذي دلالة احصائية للحجم على العلاقة بين مدى توافر مقومات الرقابة الداخلية وبين الاداء المالي للشركات المبحوثة مقاسا بنسبة مجملا الربح .

دراسة (رضوان ،2012) بعنوان " أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية– دارسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة".

هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على مدى تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بقطاع غزة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية, ولتحقيق أهداف هذه الدارسة تم تصميم استبانه مكونة من أربعة محاور, اعتماداً على الدراسات السابقة والإطار النظري وزعت على المدققين الداخليين في المصارف التجارية في قطاع غزة, بلغ عددهم 33 , وتم استرداد 30 استبانه صالحة للتحليل, وهي تمثل نسبة إرجاع قدرها 91% تقريباً. لقد استخدم الباحث البرنامج الإحصائي spss والمعالجات الإحصائية المناسبة في التحليل بهذا الخصوص.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

1) وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير السمات والمتمثلة في(الاستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

2) وجود دلالة إيجابية بين تطبيق معايير الأداء والمتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات...) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر المصرفية.

3) وجود دلالة إيجابية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

دراسة (السبوع ، 2011) بعنوان " أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على أهداف الرقابة حالة الشركات الصناعية الأردنية" .

هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية ومعرفة فاعليتها في تحقيق أهداف الرقابة. كما استهدفت أيضًا اختبار أثر عناصر الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة. وقد أشارت نتائج الدراسة بشكل عام، من خلال اختبار t-test للعينة الواحدة، إلى فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية، فيما اظهر تحليل الانحدار المتعدد وجود اثر هام لعناصر الرقابة مجتمعة في تحقيق أهداف الرقابة مع وجود بعض الاستثناءات.

دراسة(العتيبي،2011)،بعنوان " دور الرقابة الداخلية في رفع مستوى الأداء الإداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب بمنطقة الرياض" .

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية وعلاقتها في رفع مستوى الأداء الإداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب وذلك بالتعرف على أساليب وأدوات الرقابة الداخلية على أداء العاملين، و التعرف على مستوى الأداء الإداري، و التعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق الرقابة الداخلية الفعالة على أداء العاملين في الرئاسة العامة لرعاية الشباب. تكون مجتمع هذه الدراسة من جميع الموظفين الرسميين العاملين بالرئاسة العامة لرعاية الشباب وفروعها بمنطقة الرياض وعددهم (620) موظفًا، قام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة للمجتمع (237) موظفًا. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بمدخليه الوثائقي، ومدخل المسح الاجتماعي لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، وقد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة لجمع بيانات هذه الدراسة، أظهرت الدراسة أن أحيانا تحرص القيادات الإدارية على متابعة الأداء الإداري وإجراءات الرقابة الداخلية موجهة نحو تحقيق الأهداف و يقوم المديرون بتبليغ مرؤوسيهم بالملاحظات حول أدائهم. كما أظهرت الدراسة الحياد حول مستوى الأداء الإداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب. وان هناك صعوبات تواجه تطبيق الرقابة الداخلية على أداء العاملين في الرئاسة العامة لرعاية الشباب بسبب ضعف التدريب و قلة الكوادر الإدارية المؤهلة التي تساعد القيادات في عملية مراقبة العمل يحد من تطبيقها.

دراسة(العنزي،2011)،بعنوان" فاعلية الرقابة على أداء العاملين في المديرية العامة لحرس الحدود " .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق الرقابة على أداء العاملين في المديرية العامة لحرس الحدود بالرياض وعلى أساليب الرقابة على أدائهم وأهم المعوقات والمشكلات التي تعترضها حيث

استخدم المنهج الوصفي بالأسلوب المسحي لمجتمع الدراسة المكون من الضباط والإفراد العاملين في المديرية العامة لحرس الحدود بالرياض البالغ عددهم في تلك الفترة 2755، حيث وزع استبانة على عينه مكونة من 386 مبحوثا وخلصت الدراسة إلى أن أهداف الرقابة على الأداء متحققة بدرجة متوسطة وأساليب الرقابة المعمول بها أساليب تقليدية ومستخدمة أيضا بدرجة متوسطة حيث تركز الرقابة على تصيد الأخطاء وتهمل رفع مستوى الأداء .

دراسة (الحجايا و الحطيبات، 2011) بعنوان "رقابة مجلس الادارة وأثره على الاداء المالي للشركات – حالة تطبيقية للشركات الصناعية الاردنية" .

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار اثر رقابة مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية للفترة ما بين 2005 –2009 ، وقد شملت عينة الدراسة جميع الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة وعددها 76 شركة ، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة .

أظهرت نتائج الدراسة أن الدور الرقابي الذي يمارسه مجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية له اثر ايجابي على الأداء المالي للشركات محل الاختبار كما أن هنالك أثرا ايجابيا لمتغيرات نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ، والفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة على بعض مقاييس الأداء المالي للشركات محل الاختبار .

دراسة (النعساني، 2010) بعنوان " مدى تطبيق المصارف الإسلامية للرقابة الداخلية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في حضرموت الصحراء – سيؤون" .

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء إلى ضرورة وجود نظام رقابة شاملة في المصارف الإسلامية يمكنها من مواجهة تحديات صعبة خاصة بالأصول ورأس المال والمنافسة والرقابة ويوفر للمصارف وسيله مؤثره بشكل ايجابي على العمل المصرفي, طرحت لجنة بازل الثانية مقررات

جديدة اتفق على أنها تحوي فرصا وتحديات صعبه ,كما حاولت هذه الدراسة الإجابة تساؤلات عديدة حول مدى تطبيق المصارف الإسلامية لأنظمة الرقابة الداخلية. استخدمت الدراسة تحليل التباين والاختبار الإحصائي (F-test وT- test) أ ظهرت نتائجها أن جميع المصارف العاملة في محافظة حضرموت تطبق نظام رقابة داخلية يتماشى مع مقررات لجنة بازل الثانية فيما يخص الرقابة الداخلية, وأن غالبية المصارف معلوماتها ضعيفة عن لجنة بازل، كما انه لم تجد الدراسة أي فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تطبيق المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية العاملة في حضرموت لنظام الرقابة الداخلية، تعود لنوع واختلاف أسلوب عمل المصرف. أي أن أنظمة الرقابة الداخلية يُعمل بها في المصارف الإسلامية كما هو الحال في المصارف التقليدية العاملة في المحافظة، رغم الخصوصية في أعمال المصارف الإسلامية .

دراسة (الرشيدي،2010)،بعنوان تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت .

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية في الكويت، بالإضافة إلى بيان دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي للمصارف التجارية الكويتية، وتشخيص أهم المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق رقابة داخلية في المصارف التجارية في الكويتية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في إجراء الدراسة حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية الكويتية وعددها (9) مصارف وكانت عينة الدراسة عينة ملائمة حيث تم اختيارها على أساس السهولة والملائمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الاستبانة عليهم داخل المصارف من العاملين في التدقيق والتفتيش ، حيث توصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية يتسم بمستوى متوسط من الفاعلية بينما التدقيق الداخلي يتسم بالفاعلية وان مستوى

المعوقات التي تواجه نظام الرقابة الداخلية مرتفع و أهمها عقبة التكلفة المالية وعدم وضوح أهداف و استراتيجية المصرف .

دراسة (الفرا و شاهين ، 2009) بعنوان " واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة " .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة، من خلال التعرف على مدى توفر مقوماتها، وقياس مدى تحقيق النظم الرقابية المطبقة داخل المنظمات الأهلية في قطاع غزة لأهدافها، ولقد تم جمع المعلومات الأولية من خلال استبانة صممت خصيصاً لهذه الدراسة، كما تم استخدام أسلوب الحصر الشامل في دراسة الظاهرة، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

يتوفر لدى المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة مقومات الرقابة الإدارية الداخلية بمستوى مناسب، يساعد هذه المنظمات على تعزيز الشفافية وتحقيق أهدافها، ولقد بينت الدراسة: توفر مقومات الاتصال الناجح، ووجود الهيكل التنظيمي المناسب، وأن النظم الرقابية الداخلية المطبقة في الجمعيات تحقق أهدافها، كما أن عملية تقييم الأداء تتم بطريقة سليمة؛ حيث تتنوع الأساليب الرقابية المستخدمة.

دراسة(فضيلة،2007) ، بعنوان دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك .

هدفت الدراسة إلى معرفة أهداف نظام الرقابة الداخلية وأساليب الرقابة الإدارية والمحاسبية وإمكانية توضيح معالم ومحددات نظام الرقابة الداخلية السليم في المصارف ودوره في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات المصرفية ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي عند التعرض للمفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية والمنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات والأرقام

والمنهج الإحصائي الاستقرائي من خلال الاستعانة ببعض الجداول والملاحق ، وكان من أهم النتائج تبين أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي له مقومات إدارية وتنظيمية كالهيكل والسياسات والإجراءات وأيضا مقومات محاسبية كالكشوفات والدفاتر ، واتضح وجود ضعف فيما يخص عدم الصرامة في العمل على تطبيق السياسات والقوانين التي تجعل من نظام الرقابة الداخلية نظاما فعالا في تقييم الأداء ، واتضح أن إجراءات الرقابة تكون من خلال المقر الرئيسي للمصرف أي مركزية أي رقابة بعدية في مجملها فتم تقييم نظام الرقابة الداخلية بالضعيف حيث يتم إعطاء قروض دون ضمانات وهناك ضعف في أنظمة قياس وتقدير المخاطر.

دراسة (المدلل، 2007) بعنوان "دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري"

دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حيث تلخصت الدراسة في التعرف على أهمية وظيفة التدقيق الداخلي وأثرها في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلي وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتدعيم ما يسمى بحوكمة الشركة، وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر مما يعزز فرص الشركات في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والوصول للجودة الشاملة وبالتالي الصمود في وجه المنافسة، وقد هدفت الدراسة لتوضيح دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانه اعتمادا على الدراسة النظرية والدراسات السابقة وزعت على 36 شركة مدرجة في بورصة فلسطين.

وقد كان من بين النتائج أن وحدات التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة تقوم بدور جيد في ضبط الأداء المالي والإداري المساهمة بدعم حوكمة الشركات من خلال دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلي وتقييم ودعم إدارة المخاطر و قياس وفاعلية الأداء وانه توجد علاقة كبيرة بين توفر

درجة كافية من الاستقلالية لوحدة التدقيق الداخلي و بين ضبط الأداء المالي والإداري بالشركات المساهمة العامة .

دراسة (العمري وعبد المغني، 2006) بعنوان "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية " وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف التجارية اليمنية وقياس العلاقة بين ذلك المدى من التطبيق وكل من حجم المصرف والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وكذلك استكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في المصارف التجارية اليمنية، وقد قام الباحثان لأغراض هذه الدراسة بصياغة استبيان جرى توزيعه على المدققين الداخليين العاملين في المصارف التجارية اليمنية ، وقد استعرض الباحثان مفهوم وأهمية وأهداف معايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين واستعرضا بشيء من الإيجاز نصوص هذه المعايير، وقد استنتجت الدراسة وجود ضعف وقصور في تبني وتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف التجارية اليمنية، وكذلك استنتجت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في المصارف التجارية اليمنية وحجم المصرف وكذلك المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، كما استنتجت الدراسة أن أهم المعوقات التي تحول دون تبني وتطبيق معايير التدقيق الداخلي في المصارف التجارية اليمنية هي عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق هذه المعايير.

دراسة (عياش، 2005)، بعنوان: " مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إحكام الرقابة على أنشطة وكالة الغوث (الأونروا) في قطاع غزة في ضوء معايير المراجعة الدولية".

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية الفعال في تحقيق الأهداف المالية والإدارية في وكالة الغوث الدولية في قطاع غزة، ومدى انسجام هذا النظام مع معايير المراجعة

الدولية. وكان من أهم نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية المطبق في وكالة الغوث بقطاع غزة يعتبر نظاما فعالا نسبيا في إحكام الرقابة على أداء وأنشطة الوكالة، و أنه يعمل وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، و أنه يساهم في توفير الحماية اللازمة للأصول والممتلكات بدرجة كبيرة نسبيا، كما أن البيانات المالية والمحاسبية تظهر بشكل صادق وعادل بدرجة يمكن الاعتماد عليها في التخطيط والمراجعة.

دراسة (كلاب، 2004) بعنوان " واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي- دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة " .

هدفت الدراسة إلى تحليل وتشخيص واقع الرقابة الداخلية في وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية بقطاع غزة ، ومدى استكمال مقوماتها الإدارية والمالية الأساسية، ومستوى تطبيق ما توفر من هذه المقومات ، مقارنة مع النظام المتكامل والفعال للرقابة الداخلية ، وتناولت الدراسة أهمية الرقابة الداخلية في المحافظة على المال العام وحسن استغلاله وتحسين مستوى الأداء، ورفع الكفاية الإنتاجية بوزارات السلطة الفلسطينية ، وتحديد الأسباب والمعوقات الرئيسية التي تحول دون تطبيق وتطوير نظم رقابة داخلية جيدة بوزارات السلطة الفلسطينية. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة، وضوح جوانب الخلل والقصور في الرقابة الداخلية وآثارها السلبية من تسيب مالي و إداري وتضخم وظيفي، وضعف في الأداء العام، وحددت الأسباب والمعوقات الرئيسة التي تحول دون تطبيق وتطوير نظم رقابة داخلية جيدة بوزارات السلطة الفلسطينية.

دراسة (النميان 2003)، بعنوان "الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية".

هدفت الدراسة إلى تقصي الأصول النظرية في مجال الرقابة الإدارية على الأداء الوظيفي و التعرف على الجوانب السلبية والإيجابية في عملية الرقابة الإدارية في شرطة منطقة حائل.. حيث كانت الدراسة دراسة مسحية على شرطة منطقة حائل ،اتبعت المنهج الوصفي واعتمدت على

الفروق وفق المتغيرات الأساسية للدراسة أظهرت الدراسة على أنه توجد رقابة إدارية بشكل دائم على الأقسام التابعة لشرطة المناطق وأن حسن أداء شرطة المنطقة يرجع لكفاءة العاملين بها وإخلاصهم وأن الأداء العام لشرطة المنطقة يتمتع بمستوى رفيع وأن الرقابة الإدارية ذات فعالية عالية وان الرقابة الإدارية تمارس من خلال الزيارات المفاجئة والاتصالات السرية ، غير انه بنفس الوقت أظهرت الدراسة شكوى سكان المنطقة من ضعف أداء الشرطة بمنطقتهم ويرجع ضعف الأداء الوظيفي للشرطة في منطقتهم لأسباب أخرى غير الرقابة الإدارية ويبرز دور الرقابة الإدارية بعد وقوع الأخطاء ويبرز دور الرقابة الإدارية في الحيلولة دون وقوع أخطاء ويبرز دور الرقابة الإدارية في كشف الأخطاء قبل وقوعها وقد يعود ذلك إلى اختلاف المستوى التعليمي والعمر لأفراد العينة.

2-6-2 الدراسات الأجنبية:

دراسة (KAMAU ,2016) ، بعنوان : " EFFECTS OF INTERNAL CONTROL PRACTICES ON FINANCIAL PERFORMANCE OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN NAIROBI COUNTY".

بحثت هذه الدراسة الآثار المترتبة على ممارسات الرقابة الداخلية على الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي. استخدام عينة عشوائية بسيطة تكونت من 100 شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة وقد تم اختيارها عشوائيا. وقد استخدمت كل من البيانات الأولية والبيانات الثانوية في الدراسة، التي تم جمعها باستخدام الاستبيانات ذاتيا والبيانات الثانوية على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جمعت من التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. اظهرت النتائج أن بيئة

الرقابة و تقييم المخاطر له علاقة سلبية مع الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأظهرت النتائج أيضا وجود علاقة إيجابية بين أنشطة الرقابة و المعلومات والاتصالات والمراقبة والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي وبيئة الرقابة وتقييم المخاطر. وخلصت الدراسة أيضا أن هناك علاقة مباشرة بين أنشطة المراقبة والمعلومات والاتصالات والمراقبة والأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة نيروبي.

دراسة (Nyakundi.elt,2014) بعنوان " Effect of internal control systems on financial performance of small and medium scale business enterprises in Kisumu City, Kenya "

هدفت الدراسة إلى مناقشة اثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي للمشاريع قصيرة ومتوسطة المدى في مدينة كيسومو الكينية ، وبالخصوص تحديد العلاقة بين الرقابة الداخلية والعائد على الاستثمار وتأسيس مستوى من المعرفة في مجال اثر الرقابة الداخلية على الأداء المالي للمشاريع الريادية .

اختيرت عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة ،كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ،حيث تم الحصول على البيانات الأولية من خلال المقابلات و إنشاء استبانه أعدت لغرض الدراسة، أما البيانات الثانوية تم الحصول عليها من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة.

وبعد تحليل البيانات خلصت الدراسة إلى أن هناك تغير ملحوظ في الأداء المالي له علاقة بنظام الرقابة الداخلية مما يؤكد بان هناك اثر للرقابة الداخلية على الأداء المالي للمشاريع قصيرة ومتوسطة المدى في مدينة كيسومو الكينية.

دراسة (Dineshkumar and , Kogulacumar,2012) ، بعنوان :" Internal Control System and its impact on the Performance of the Sri Lanka Telecom limited in Jaffna District ".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير نظم الرقابة الداخلية على أداء شركة الاتصالات السريلانكية المحدودة، وايجاد العلاقة بين التدقيق الداخلي والاداء في تلك الشركة، تم جمع البيانات الاولية والثانوية لهذه الدراسة وذلك من خلال ادوات الدراسة : الاستبيان، المقابلة والملاحظة.وقد تم اختيار عينة الدراسة والتي تكونت من 60 موظف من الشركة .

تم استخدام الأدوات المناسبة في التحليل مثل النسب المئوية، الارتباط وتحليل SWOT، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة قوية بين نظام الرقابة الداخلية والأداء التنظيمي في شركة الاتصالات السريلانكية المحدودة.

دراسة (Olatunji ,2009)، بعنوان " Impact Of Internal Control System In Banking Sector In Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مفهوم أن فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية هو المقياس الأفضل لمراقبة ومنع واكتشاف الغش، ولا سيما في القطاع المصرفي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات.

وكان من أهم نتائجها: أن وظائف منع الغش والكشف عنها ومراقبتها متشابكة، كما يعمل الثلاثة معاً للقضاء على اتجاهات الغش والاحتيال، والرقابة الداخلية أداة مهمة في الكشف عن التزوير ومنعه في القطاع المصرفي في نيجيريا.

دراسة (De Beelde and Sarens,2006) بعنوان " Internal auditors' perception about their role in risk management - A comparison between US and Belgian companies"

والتي هدفت إلى توضيح ووصف دور المدققين الداخليين في عملية إدارة المخاطر وإجراء مقارنة بين فهم المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا لدورهم في عملية إدارة المخاطر، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بإجراء مقابلات مع عشرة مدراء للتدقيق الداخلي في كل من البلدين ، وتوصلت الدراسة إلى إن المدققين الداخليين في بلجيكا يركّزون جل اهتمامهم على تصحيح أية عيوب في نظام إدارة المخاطر الخاص بشركاتهم ويلعبون دوراً محورياً في نشر الوعي والإدراك وصياغة نظام ملائم لإدارة المخاطر في شركاتهم، أما في الحالة الأمريكية فقد كانت التقديرات الموضوعية للمدققين الداخليين وآراءهم بخصوص إدارة المخاطر جزءاً جوهرياً من متطلبات النظرة الحديثة عن التدقيق الداخلي ومتطلبات قانون Sarbanes–Oxley act .

دراسة (Donald and ,Oxner,2001) ، بعنوان : "Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting &Finance".

ناقشت الدراسة اهمية التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف الصناعية ودور المعلومات التي يقدمها المدقق الداخلي في تحقيق اهداف المنشاة، وكشف الاخطاء ومعالجتها ومنع عمليات الغش والاحتيال وتأمين الحماية المناسبة لأصول المنشأة وممتلكاتها والتقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها الادارة وذلك بالتركيز على مهام واعمال التدقيق والرقابة الداخلية واختبار مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشقية التنظيمي والتطبيقي.

كما ناقشت الدراسة دور النظام الرقابة الداخلية كأحد الانظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي وبيان اثر العوامل التنظيمية في كفاءة وفعالية نظام الرقابة ويشمل ذلك المنفعة الاقتصادية للنظام ومستوى كفاءة وتأهيل العاملين

في النظام ومدى كفاءة نظم المعالجة الالكترونية للبيانات وانظمة الحاسوب والبرمجيات التطبيقية وانظمة الحماية وغيرها من مقومات النظام المحاسبي.

واشارت الدراسة الي تطور مفهوم الرقابة من مجرد اكتشاف الاخطاء وعمليات الغش والتلاعب الي تطوير ضوابط ومعاير رقابية تتعلق بالجوانب التنظيمية والتطبيقات العملية لنظم المعلومات المحاسبية .

2-6-3 التعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من الدراسات السابقة التي تم عرضها ان هناك أوجه تشابه واختلاف بينها وبين الدراسة الحالية ، وسنعرض فيما يلي اهم أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الدراسات السابقة كما يلي:

1. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (مشتهى،2015) بخصوص الاثر للرقابة الداخلية على مؤشرات الاداء المالي (ROA,ROE) واختلفت مع نفس الدراسة بخصوص الاثر للرقابة الداخلية على (M/B) .
2. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (عياش،2014) بان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي.
3. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (ذنيبات و كفوس ، 2012) بخصوص الاثر للرقابة الداخلية على مؤشرات الاداء المالي (ROA,ROE) واختلفت مع نفس الدراسة بخصوص الاثر للرقابة الداخلية على مجمل الربح .
4. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (الحجايا و الحطيبات، 2011) بان هناك اثر ايجابي للرقابة الداخلية على الأداء المالي.

5. اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (KAMAU ,2016) وذلك بانه لم يكن لجميع عناصر الرقابة الداخلية اثر ايجابي على الاداء المالي حيث كان لعنصري الرقابة الداخلية (بيئة الرقابة وتقييم المخاطر) علاقة سلبية مع الاداء المالي .
6. اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Nyakundi.elt,2014) بان هناك اثر ايجابي للرقابة الداخلية على الأداء المالي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3 1 تمهيد

3 2 مجتمع الدراسة

3 3 عينة الدراسة

3 4 أداة الدراسة

3 5 إجراءات الدراسة

3 6 المعالجة الإحصائية

3-1 تمهيد

من أجل تحقيق هدف الدراسة وهو التعرف إلى الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وانعكاسها على أداء القطاع المصرفي من وجهة نظر الموظفين العاملين في القطاع المصرفي أنفسهم، فقد تضمن هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمعها وعينتها. كما يعطي وصفاً مفصلاً لأَداة الدراسة وصدقها وثباتها، وكذلك إجراءَات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحث في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

3-2 . مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء فروع المصارف ونوابهم ومراقبي الفروع ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والعاملين في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي من العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية، والبالغ عددهم (1035) موظفا. ويوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد مجتمع الدراسة تبعا لمتغير المصرف والوظيفة.

جدول رقم (2) توزيع أفراد المجتمع الأصلي حسب المصرف والوظيفة.

الرقم	المصرف	الوظيفة				المجموع
		مدراء	مراقبين/نواب	مدققين	رؤساء أقسام	
1	بنك فلسطين	35	35	13	60	143
2	البنك الإسلامي العربي	9	9	6	30	54
3	البنك الإسلامي الفلسطيني	12	12	7	40	71
4	بنك الاستثمار الفلسطيني	13	13	5	40	71
5	بنك القدس	25	25	8	50	108
6	البنك الوطني	12	12	8	30	62
7	البنك التجاري الفلسطيني	7	7	3	20	37
8	البنك العربي	30	30	10	60	130
9	بنك القاهرة عمان	20	20	5	50	95
10	بنك الأردن	15	15	5	40	75
11	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	12	12	6	40	70

12	البنك الأهلي الأردني	7	7	5	20	39
13	البنك العقاري المصري العربي	5	5	2	15	27
14	البنك التجاري الأردني	5	5	2	15	27
15	بنك الأردن الكويتي	3	3	2	10	18
16	للشرق الاوسط المحدود HSBC	2	2	1	3	8
	المجموع	212	212	88	523	1035

*المصدر "المواقع الالكترونية للمصارف و سلطة النقد وجمعية البنوك في فلسطين"

وتجدر الإشارة إلى أن (البنك التجاري الفلسطيني) وبنك (الشرق الأوسط المحدود HSBC) قد رفضا التعاون، كذلك تم استثناء (البنك العقاري المصري) كونه مصرفًا حكوميا، وبالتالي أصبح عدد أفراد مجتمع الدراسة مكون من (963). وقد قام الباحث بتوزيع 963 استبانه ، تم استعادة 257 منها أي ما نسبته (27%) من مجتمع الدراسة.

3-3. عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة الكلية من (257) مبحوثا من مدراء فروع المصارف ونوابهم ومراقبي الفروع ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والعاملين في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي من العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية، وتم اختيار أفراد العينة بطريقة عشوائية طبقية غير منتظمة، حيث استرد الباحث ما نسبته (27%) من المجتمع الأصلي للدراسة. والجدول رقم (3) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للمصرف.

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا للمصرف.

الرقم	المصرف	العدد	النسبة المئوية
1	البنك الإسلامي العربي	18	7.0
2	بنك فلسطين	36	14.0
3	البنك الإسلامي الفلسطيني	29	11.3
4	بنك الاستثمار الفلسطيني	26	10.1
5	بنك القدس	14	5.4
6	البنك الوطني	18	7.0

7	بنك القاهرة عمان	26	10.1
8	بنك الأردن	15	5.8
9	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	25	9.7
10	البنك التجاري الأردني	16	6.2
11	بنك الأردن الكويتي	8	3.1
12	البنك العربي	13	5.1
13	البنك الأهلي الأردني	13	5.1
المجموع		**257**	**%100**

خصائص العينة التي تم إجراء الدراسة عليها.

جدول رقم (4) يوضح

توزيع المبحوثين تبعا لمتغير جنسية المصرف

م	جنسية المصرف	العدد	النسبة المئوية
1	مصرف فلسطيني	141	54.9
2	مصرف وافد	116	45.1
المجموع		**257**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (4) أن توزيع المبحوثين تبعا لجنسية المصرف جاء كالتالي:

أن عدد الموظفين العاملين في المصارف الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وفقا لعينة الدراسة بلغ عددهم (141) موظفاً بنسبة(54.9%)، في حين أن الموظفين العاملين في المصارف الوافدة وفقا لعينة الدراسة تبلغ (116) اي بنسبة (54%) من عينة الدراسة.

جدول رقم (5) يوضح

توزيع المبحوثين تبعا لمتغير جنس الموظف

م	جنس الموظف	العدد	النسبة المئوية
1	ذكور	203	79.0
2	إناث	54	21.0
المجموع		**257**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (5) السابق أن توزيع المبحوثين تبعا لجنس الموظف جاء كالتالي:

أن نسبة الذكور هي الأعلى حيث بلغ عددهم (203) موظفا بنسبة(79%) من عينة الدراسة، بينما بلغ عدد الإناث (54) مبحوثة بنسبة (21 %) من عينة الدراسة.

جدول رقم (6) يوضح

توزيع المبحوثين تبعا لمتغير العمر

م	العمر	العدد	النسبة المئوية
1	بين 20 – 35 سنة	113	44.0
2	بين 36 – 50 سنة	130	50.6
3	أكثر من 50 سنة	14	5.4
المجموع		257	%100

يتضح من الجدول رقم (6) السابق أن توزيع المبحوثين تبعا للعمر جاء كالتالي:

أن الموظفين من الفئة العمرية (بين 36 – 50 سنة) احتلوا الترتيب الأول بنسبة(50.6%) بواقع(130) مفردة من عينة الدراسة، يليهم في الترتيب الثاني الفئة العمرية (بين 20 – 35 سنة) بنسبة (44%) وبواقع (113 مفردة) من عينة الدراسة. في حين جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة المبحوثين الذين أعمارهم (أكثر من 50 سنة) (بنسبة 5.4%) وبواقع (14) مفردة من عينة الدراسة.

جدول رقم (7) يوضح

توزيع المبحوثين تبعا لمتغير المسمى الوظيفي

م	المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
1	مدير فرع	29	11.3
2	مراقب (مساعد المدير)	47	18.3
3	مدقق داخلي	32	12.5
4	رئيس قسم	149	58.0
المجموع		257	%100

يتضح من الجدول رقم (7) السابق أن توزيع المبحوثين تبعا للمسمى الوظيفي جاء كالتالي:

أن الموظفين الذين مسمياتهم الوظيفية (رئيس قسم) احتلوا الترتيب الأول بنسبة(58%) بواقع(149) مفردة من عينة الدراسة، يليهم في الترتيب الثاني الموظفين من الذين مسمياتهم

الوظيفية (مراقب (مساعد المدير)) بنسبة (18.3%) وبواقع (47 مفردة) من عينة الدراسة. يليهم في الترتيب الثالث الموظفين من الذين مسمياتهم الوظيفية (مدقق داخلي) بنسبة (12.5%) وبواقع (32 مفردة) من عينة الدراسة. في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة المبحوثين الذين مسمياتهم الوظيفية (مدير فرع) (بنسبة 11.3%) وبواقع (29) مفردة من عينة الدراسة.

جدول رقم (8) يوضح

توزيع المبحوثين تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 5	**36**	**14.0**
2	5- 10	**100**	**38.9**
3	11 - 15	**48**	**18.7**
4	أكثر من 15	**73**	**28.4**
المجموع		**257**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (8) السابق أن توزيع المبحوثين تبعا لسنوات الخبرة جاء كالتالي:

أن المبحوثين الذين عدد سنوات خبرتهم (5-10 سنوات) احتلوا الترتيب الأول بنسبة(38.9%) بواقع(100) مفردة من عينة الدراسة، يليهم في الترتيب الثاني (أكثر من 15 سنة) بنسبة (28.4%) وبواقع (73 مفردة) من عينة الدراسة، وجاء في الترتيب الثالث (11-15 سنة)، (بنسبة 18.7%) وبواقع (48) مفردة من عينة الدراسة، وجاء في الترتيب الرابع والأخير (أقل من 5 سنوات)، (بنسبة 14%) وبواقع (36) مفردة من عينة الدراسة.

جدول رقم (9) يوضح

توزيع المبحوثين تبعا لمتغير المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
1	دبلوم	**32**	**12.5**
2	بكالوريوس	**201**	**78.2**
3	دراسات عليا	**24**	**9.3**
المجموع		**257**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (9) السابق أن توزيع المبحوثين تبعا للمؤهل العلمي جاء كالتالي:

أن المؤهل العلمي (بكالوريوس) احتل الترتيب الأول بنسبة(78.2%) بواقع(201) مفردة من عينة الدراسة، يليه في الترتيب الثاني (دبلوم) بنسبة (12.5%) وبواقع (32 مفردة) من عينة الدراسة. في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة المبحوثين من حملة (الدراسات العليا) (بنسبة 9.3%) وبواقع (24) مفردة من عينة الدراسة.

جدول رقم (10) يوضح

توزيع المبحوثين تبعا لمتغير التخصص العلمي

م	التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
1	محاسبة	**112**	**43.6**
2	مالية ومصرفية	**62**	**24.1**
3	إدارة أعمال	**82**	**31.9**
4	أخرى	**1**	**0.4**
المجموع		**257**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (10) أن توزيع المبحوثين تبعا للتخصص العلمي جاء كالتالي:

أن ما نسبته (43.6) من عينة الدراسة بواقع (112) مفردة تبين أنهم من حملة تخصص (المحاسبة)، وجاء في المرتبة الثانية المبحوثين الذين تخصصاتهم (إدارة أعمال) بنسبة(31.9%) بواقع(82) مفردة من عينة الدراسة، يليهم في الترتيب الثالث المبحوثين الذين تخصصاتهم (مالية ومصرفية) بنسبة (24.1%) وبواقع (62 مفردة). في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة المبحوثين الذين لديهم تخصصات أخرى (بنسبة 0.4%) وبواقع (مفردة واحدة) من عينة الدراسة.

3-4. أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استعان الباحث بمقياس (COSO) لقياس اثر **الرقابة الداخلية على الأداء من وجهة نظر العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية**، والذي تم استخدامه في العديد من الدراسات مثل : (السبوع ، 2011) و(بدوي ،2011) و(عوض،2012) و (مشتهى،2015) و (Mawanda,2012) وبعد عرض المقياس على مجموعة من المحكمين والأخذ بآرائهم واقتراحاتهم تم أجراء التعديلات على المقياس وملائمة فقراته لأغراض الدراسة، حيث تم تعديل المقياس ليصبح مكون في صورته النهائية مكون من (50) فقرة موزعة على خمسة أبعاد موزعة على النحو التالي:

جدول رقم (11) توزيع فقرات الرقابة الداخلية على أبعادها.

رقم	الرقابة الداخلية	عدد الفقرات
1	**بيئة الرقابة**	**11**
2	**تقدير المخاطر**	**10**
3	**الأنشطة الرقابية**	**10**
4	**المعلومات والاتصال**	**11**
5	**المراقبة**	**8**
	المجموع	**50**

ويلي كل فقرة خمسة بدائل (**عالية جداً، عالية، متوسطة، قليلة، قليلة جداً**) تعبر عن درجة قبول المبحوث بفقرات الدراسة المتضمنة الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي. وعلى المبحوث أن يختار أي من هذا البدائل ينطبق عليه.

تصحيح أداة الدراسة:

بنيت الفقرات حسب سلم خماسي وأعطيت الأوزان للفقرات كما هو آت(عالية جداً، خمس درجات، عالية، أربع درجات، متوسطة، ثلاث درجات ، قليلة، درجتين ، قليلة جداً، درجة واحدة) وقد طبق هذا السلم الخماسي على جميع الفقرات.

وللتعرف إلى تقديرات أفراد العينة وتحديد درجة (الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي)، وفق قيمة المتوسط الحسابي تم حساب المدى (5−1 =4)، ثم تم تقسيمه على (4) للحصول على طول الخلية الصحيح (5/4 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في الإستبانة (أو بداية الاستبانة وهى الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو واضح في الجدول رقم (12) :-

جدول رقم (12) يوضح طول الخلايا.

الرقم	المستوى	الدرجة
1	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين 1 – 1.79	منخفضة جدا
2	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 1.80 – 2.59	منخفضة
3	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 2.60 – 3.39	متوسطة
4	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 3.40 – 4.19	مرتفعة
5	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من 4.20 – 5	مرتفعة جدا

تقنين أداة الدراسة:

أ. صدق الأداة:

صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي: تم التأكد من صدق المقياس بصورته الأولية في الدراسة الحالية بعرضه على (9) محكماً من المختصين في الادارة ومن المهتمين بالبحث العلمي– مرفق قائمة بأسماء المحكمين في ملحق رقم (1) ، للتأكد من ملاءمة كل فقرة من فقرات المقياس للبعد الذي وضعت فيه، ومدى صلاحية الفقرات في قياس ما وضعت لقياسه، وملائمة صياغة كل فقرة لغوياً ووضوحها بالنسبة للمبحوث، وملائمة كل فقرة من فقرات المقياس لمستوى المبحوث، وإضافة العبارات أو تعديلها أو حذفها إذا احتاج الأمر، والتي من شأنها أن

تجعل المقياس أكثر صدقاً وإبداء أية ملاحظات أخرى بشكل عام، وبعد جمع آراء المحكمين كان هناك اتفاق بينهم على صلاحية المقياس ومقروئيته، باستثناء بعض الفقرات التي تم تعديلها او حذفها بناء على ملاحظاتهم، وذلك كما هو مشار اليه في ملحق (4) الذي يتضمن مقياس الدراسة بعد التحكيم.

ومن ناحية أخرى تم التحقق من الصدق بحساب مصفوفة ارتباط فقرات الأداة مع الدرجة الكلية لكل بعد، وذلك كما هو واضح في الجداول الواردة ادناه والتي بينت أن جميع قيم معاملات الارتباط للفقرات مع الدرجة الكلية لكل بعد دالة إحصائياً، مما يشير إلى تمتع الأداة بالصدق العاملي، وأنها تشترك معاً في قياس الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي.

البعد الأول: بيئة الرقابة:

جدول رقم (13) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات بيئة الرقابة مع الدرجة الكلية للبعد.

الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	0.879**	0.000	7	0.899**	0.000
2	0.889**	0.000	8	0.847**	0.000
3	0.858**	0.000	9	0.866**	0.000
4	0.862**	0.000	10	0.885**	0.000
5	0.881**	0.000	11	0.898**	0.000
6	0.871**	0.000			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (13) أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لبعد بيئة الرقابة دالة إحصائياً، مما يشير إلى تمتع فقرات هذا البعد بصدق عالي وأنها تشترك معاً في قياس بيئة الرقابة.

البعد الثاني: تقدير المخاطر

جدول رقم (14) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات تقدير المخاطر مع الدرجة الكلية للبعد.

الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	0.835**	0.000	6	0.892**	0.000
2	0.895**	0.000	7	0.877**	0.000
3	0.864**	0.000	8	0.876**	0.000
4	0.871**	0.000	9	0.907**	0.000
5	0.844**	0.000	10	0.877**	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (14) أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لبعد تقدير المخاطر دالة إحصائياً، مما يشير إلى تمتع فقرات هذا البعد بصدق عالي وأنها تشترك معاً في قياس تقدير المخاطر.

البعد الثالث: الأنشطة الرقابية

جدول رقم (15) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات الأنشطة الرقابية مع الدرجة الكلية للبعد.

الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	0.844**	0.000	6	0.899**	0.000
2	0.867**	0.000	7	0.879**	0.000
3	0.894**	0.000	8	0.887**	0.000
4	0.890**	0.000	9	0.883**	0.000
5	0.897**	0.000	10	0.870**	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (15) أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لبعد الأنشطة الرقابية دالة إحصائياً، مما يشير إلى تمتع فقرات هذا البعد بصدق عالي وأنها تشترك معاً في قياس الأنشطة الرقابية.

البعد الرابع: المعلومات والاتصال

جدول رقم (16) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المعلومات والاتصال مع الدرجة الكلية للبعد.

الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	0.898**	0.000	7	0.888**	0.000
2	0.885**	0.000	8	0.882**	0.000
3	0.912**	0.000	9	0.856**	0.000
4	0.906**	0.000	10	0.842**	0.000
5	0.896**	0.000	11	0.865**	0.000
6	0.861**	0.000			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (16) أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لبعد المعلومات والاتصال دالة إحصائياً، مما يشير إلى تمتع فقرات هذا البعد بصدق عالي وأنها تشترك معاً في قياس المعلومات والاتصال.

البعد الخامس: المراقبة

جدول رقم (17) نتائج معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات المراقبة مع الدرجة الكلية للبعد.

الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية	الفقرات	قيمة ر	الدلالة الإحصائية
1	0.920**	0.000	5	0.913**	0.000
2	0.910**	0.000	6	0.909**	0.000
3	0.919**	0.000	7	0.895**	0.000
4	0.914**	0.000	8	0.912**	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (17) أن جميع قيم ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية لبعد المراقبة دالة إحصائياً، مما يشير إلى تمتع فقرات هذا البعد بصدق عالي وأنها تشترك معاً في قياس المراقبة.

ب. ثبات الاداة:

قام الباحث باحتساب ثبات الأداة عن طريق قياس ثبات التجانس الداخلي (Consistency): وهذا النوع من الثبات يشير إلى قوة الارتباط بين الفقرات في أداة الدراسة، ومن أجل تقدير معامل التجانس استخدم الباحث طريقة (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha). والجدول رقم (18) يبين نتائج اختبار معامل الثبات بطريقتي كرونباخ ألفا على محاور المقياس المختلفة:

جدول رقم (18)

يبين نتائج اختبار معامل الثبات كرونباخ ألفا على أبعاد مقياس الرقابة المالية.

الرقم		عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
1	بيئة الرقابة	11	0.969
2	تقدير المخاطر	10	0.966
3	الأنشطة الرقابية	10	0.968
4	المعلومات والاتصال	11	0.971
5	المراقبة	8	0.971
الدرجة الكلية		50	0.993

يتضح من الجدول رقم (18) أن قيمة معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا لمحاور المقياس المختلفة تراوحت بين (0.966–0.971) بينما بلغت قيمة معامل ألفا للثبات للدرجة الكلية (0.993). وهذا يشير إلى أن الأداة تمتع بدرجة عالية جدا من الثبات.

تم قياس الاداء المالي للمصارف من خلال مجموعة من النسب المالية التي تمثلت بالاتي:

1. معدل العائد على الاصول **ROA** = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول
2. معدل العائد على حق الملكية **ROE** = صافي الربح ÷ حقوق الملكية
3. القيمة السوقية إلى الدفترية **M/B** = قيمة السهم السوقية ÷ قيمة السهم الدفترية
4. العائد على السهم **EPS** = صافي الربح ÷ عدد الأسهم القائمة

3-5. إجراءات تطبيق الدراسة:

1. قام الباحث بحصر مجتمع الدراسة والمتمثل في مدراء فروع المصارف ونوابهم ومراقبي الفروع ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والعاملين في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي من العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.
2. تبنى الباحث مقياس الرقابة الداخلية (COSO) بعد اطلاع الباحث على مجموعة من الأدوات المستخدمة في مثل هذه الدراسة. كذلك تم الحصول على بيانات اداء القطاع المصرفي لكل مصرف.
3. تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين.
4. تم مراسلة مدراء المصارف العاملة في الضفة الغربية للحصول على اعداد الموظفين كما هو وارد في ملحق رقم (2).
5. تم مراسلة مدراء المصارف العاملة في الضفة الغربية لتسهيل مهمة تطبيق أداة الدراسة. ملحق رقم (3).
6. قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على العينة المستهدفة.

7. استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) لتحليل البيانات واستخراج النتائج.

3-6. المعالجة الإحصائية:

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
3. معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation).
4. معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) (R2).
5. معادلة كرونباخ ألفا لحساب الثبات.

الفصل الرابع

نتائج التحليل

&

اختبار الفرضيات

4-1 نتائج تحليل الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج تحليل الدراسة، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، ويتكون من قسمين.

نتائج تحليل الدراسة:

السؤال الأول: ما اهم ابعاد الرقابة الداخلية المتبعة في القطاع المصرفي؟

للإجابة عن السؤال السابق تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم ابعاد الرقابة الداخلية المتبعة في القطاع المصرفي للمصارف العاملة في الضفة الغربية على الدرجة الكلية لكل بعد وكذلك على باقي الابعاد الاخرى، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (19).

جدول رقم (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم ابعاد الرقابة الداخلية المتبعة في القطاع المصرفي.

البعد		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	الدرجة
البعد الأول	بيئة الرقابة	257	3.80	1.01	76.08	الثاني	مرتفعة
البعد الثاني	تقدير المخاطر	257	3.78	0.99	75.66	الرابع	مرتفعة
البعد الثالث	الأنشطة الرقابية	257	3.79	1.10	75.84	الثالث	مرتفعة
البعد الرابع	المعلومات والاتصال	257	3.81	1.01	76.21	الأول	مرتفعة
البعد الخامس	المراقبة	257	3.77	1.12	75.37	الخامس	مرتفعة
الدرجة الكلية للرقابة الداخلية		257	3.79	1.01	75.86	مرتفعة	

يتضح من الجدول رقم (19) أن أهم ابعاد الرقابة الداخلية المتبعة في القطاع المصرفي تمثلت في (المعلومات والاتصال) بمتوسط حسابي قدرة (3.81) وبنسبة مئوية(76.21%) معبرا عن درجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثانية بعد (بيئة الرقابة) بمتوسط حسابي قدره (3.80) وبنسبة مئوية(76.08%) معبرا عن درجة مرتفعة أيضا، وجاء في المرتبة الثالثة بعد (الأنشطة الرقابية) بمتوسط حسابي قدره (3.79)وبنسبة مئوية(75.84%) معبرا عن درجة مرتفعة أيضا، وجاء في

المرتبة الرابعة (تقدير المخاطر) بمتوسط حسابي قدره (3.78)وبنسبة مئوية(75.66%) معبرا عن درجة مرتفعة ايضا. في حين جاء في المرتبة الخامسة والاخيرة بعد (المراقبة) بمتوسط حسابي قدره (3.77) وبنسبة مئوية(75.37%) معبرا عن درجة مرتفعة ايضا. أما على الدرجة الكلية للرقابة الداخلية المتبعة في القطاع المصرفي فقد جاءت أيضا بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي على الدرجة الكلية (3.79) وبنسبة مئوية (75.86%) مع انحراف معياري قدره (1.01).

ولتفصيل النتائج السابقة حسب الفقرات قام الباحث باستخراج الأعداد، والنسبة المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأهم فقرات كل بعد:

اولاً: بيئة الرقابة

قام الباحث باستخراج الأعداد والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأهم فقرات بيئة الرقابة من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (20).

جدول رقم (20) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات بيئة الرقابة من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.

الرقم	فقرات بيئة الرقابة	العدد	المتوسط حسابي	الانحراف معياري	النسبة مئوية	الدرجة
1	تعمل إدارة المصرف على إيجاد قيم أخلاقية تدفع الموظفين للعمل بنزاهة ومنع التصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية مما يدعم أنظمة الرقابة الداخلية	257	4.04	1.08	80.86	مرتفعة
2	تلتزم إدارة المصرف بعقد دورات تدريبية لتهيئة موظفين ذو كفاءة عالية لإنجاز المهمات بأقل وقت واقل تكلفة	257	3.85	1.12	77.04	مرتفعة
3	يعمل مجلس الإدارة على دعم استقلالية المدقق الداخلي عن إدارة المصرف	257	3.91	1.12	78.21	مرتفعة
4	هناك فلسفة ونمط تشغيلي تعتمدها إدارة المصرف من خلال الامتثال لتعليمات سلطة النقد .	257	3.92	1.20	78.44	مرتفعة
5	الهيكل التنظيمي للمصرف يتلاءم مع طبيعة العمل في المصرف حيث يساعد على تحقيق الأهداف المطلوبة من الموظفين	257	3.73	1.16	74.55	مرتفعة

6	الوصف الوظيفي واضح لكافةِ الوظائف في المصرف حيث توجد سياسات و إجراءات عمل مكتوبة و واضحة	257	3.81	1.20	76.11	مرتفعة
7	تعمل إدارة المصرف على تفويض الصلاحيات بشكل جيد يتناسب مع مسئوليات العمل المصرفي	257	3.76	1.15	75.25	مرتفعة
8	يوجد تخطيط للموارد البشرية من أجل تحديد العدد والنوعية المناسبين للمصرف	257	3.71	1.074	74.16	مرتفعة
9	يوجد سياسات للتعين والتدريب والترقية والإجازات..... واضحة	257	3.66	1.25	73.23	مرتفعة
10	تقوم إدارة المصرف بإرساء قواعد الرقابة الداخلية من خلال عقد الدورات والورشات وإشراك الموظفين فيها.	257	3.72	1.19	74.32	مرتفعة
11	تطلع الإدارة كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.	257	3.73	1.15	74.63	مرتفعة
	الدرجة الكلية لبيئة الرقابة	257	3.80	1.011	76.08	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول رقم (20) أن الدرجة الكلية لبيئة الرقابة جاءت بدرجة "مرتفعة"، حيث أن متوسط الوزن المرجح بلغ (3.80) وبنسبة مئوية(76.08%)، وعن أهم فقرات بيئة الرقابة فقد تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي نصت (تعمل إدارة المصرف على إيجاد قيم أخلاقية تدفع الموظفين للعمل بنزاهة ومنع التصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية مما يدعم أنظمة الرقابة الداخلية) بمتوسط وزن مرجح (4.04) وبنسبة مئوية(80.86) معبرة عن درجة مرتفعة، ثم جاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (4) والتي نصت (هناك فلسفة ونمط تشغيلي تعتمدها إدارة المصرف من خلال الامتثال لتعليمات سلطة النقد) بمتوسط وزن مرجح (3.92)وبنسبة مئوية(78.44) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (3) والتي نصت(يعمل مجلس الإدارة على دعم استقلالية المدقق الداخلي عن إدارة المصرف) بمتوسط وزن مرجح (3.91)وبنسبة مئوية(78.21) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، بينما جاء في الترتيب الأخير الفقرة رقم (9) والتي تنص على(يوجد سياسات للتعين والتدريب والترقية والإجازات..... واضحة)بمتوسط وزن مرجح(3.66) وبنسبة مئوية(73.23) معبرا عن درجة مرتفعة أيضا.

ثانيا: تقدير المخاطر:

قام الباحث باستخراج الأعداد والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأهم فقرات تقدير المخاطر من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (21).

جدول رقم (21) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات تقدير المخاطر من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.

الرقم	فقرات تقدير المخاطر	العدد	المتوسط حسابي	الانحراف معياري	النسبة مئوية	الدرجة
1	تعمل إدارة المصرف على تحليل المخاطر و تصنيفها و تحديد احتمالية حدوثها	**257**	**3.89**	**1.16**	**77.90**	**مرتفعة**
2	تعتمد إدارة المصرف على الوسائل التقنية في عملية تقييم المخاطر.	**257**	**3.77**	**1.13**	**75.41**	**مرتفعة**
3	تعمل إدارة المصرف على الاستعداد واتخاذ الإجراءات السليمة الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة.	**257**	**3.87**	**1.07**	**77.43**	**مرتفعة**
4	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن الموظفين الجدد	**257**	**3.72**	**1.18**	**74.47**	**مرتفعة**
5	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن استحداث نظم معلومات محاسبية جديدة	**257**	**3.75**	**1.14**	**75.10**	**مرتفعة**
6	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن النمو والتوسع السريع للمصرف	**257**	**3.71**	**1.12**	**74.16**	**مرتفعة**
7	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي أو تغيير في الإشراف وفصل المهام	**257**	**3.68**	**1.14**	**73.62**	**مرتفعة**
8	هناك اتصال مباشر بين الرقابة الداخلية ومجلس الإدارة يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع المخاطر	**257**	**3.88**	**1.11**	**77.67**	**مرتفعة**
9	هناك ردود أفعال ايجابية لدى وحدات المصرف حول ملاحظات الرقابة الداخلية عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الوحدات	**257**	**3.80**	**1.16**	**76.03**	**مرتفعة**
10	يشترك فريق الرقابة الداخلية في المناقشات حول الرقابة الملائمة عند تطوير الخدمات المصرفية	**257**	**3.74**	**1.19**	**74.79**	**مرتفعة**
	الدرجة الكلية لتقدير المخاطر	**257**	**3.78**	**1.00**	**75.66**	**مرتفعة**

يتضح من بيانات الجدول رقم (21)أن الدرجة الكلية لتقدير المخاطر جاءت بدرجة "مرتفعة"، حيث أن متوسط الوزن المرجح بلغ (3.78) وبنسبة مئوية(75.66%)، وعن أهم فقرات تقدير المخاطر فقد تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي نصت (تعمل إدارة المصرف على تحليل المخاطر و تصنيفها و تحديد احتمالية حدوثها) بمتوسط وزن مرجح (3.89) وبنسبة مئوية(77.90) معبرة عن درجة مرتفعة، ثم جاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (8) والتي نصت (هناك اتصال مباشر بين الرقابة الداخلية ومجلس الإدارة يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع المخاطر) بمتوسط وزن مرجح (3.88) وبنسبة مئوية(77.67) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (3) والتي نصت(تعمل إدارة المصرف على الاستعداد واتخاذ الإجراءات السليمة الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة) بمتوسط وزن مرجح (3.87)وبنسبة مئوية(77.43) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، بينما جاء في الترتيب الأخير الفقرة رقم (9) والتي تنص على(تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي أو تغيير في الإشراف وفصل المهام)بمتوسط وزن مرجح(3.68) وبنسبة مئوية(73.62) معبرا عن درجة مرتفعة أيضا.

ثالثا: الأنشطة الرقابية:

قام الباحث باستخراج الأعداد والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأهم فقرات الأنشطة الرقابية من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (22).

جدول رقم (22)الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات الأنشطة الرقابية من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.

الرقم	فقرات الأنشطة الرقابية	العدد	المتوسط حسابي	الانحراف معياري	النسبة مئوية	الدرجة
1	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الأداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية .	257	3.75	1.19	74.94	مرتفعة
2	تتم مراجعة الأداء بواسطة أشخاص مستقلين عن الأفراد المسئولين عن تقديم الخدمات أو إعداد البيانات.	257	3.72	1.25	74.32	مرتفعة
3	تتوفر رقابة على معالجة البيانات الالكترونية حيث هناك حماية كافية على أجهزة الحاسب الالكتروني والبرامج وملفات البيانات الخاصة بالمصرف	257	3.85	1.23	77.04	مرتفعة
4	تتوفر حماية مادية و إلكترونية لأصول المصرف ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق، أو السرقة (مثلا الاحتفاظ بالنقدية بقاصة حديدية، الاحتفاظ بالمخزون بمستودعات مناسبة و مراقبة، ... الخ)	257	3.95	1.23	78.99	مرتفعة
5	توجد رقابة فاعلة على أداء القطاع المصرفي والمحاسبي في المصرف.	257	3.79	1.21	75.72	مرتفعة
6	توجد رقابة فعلية على الأصول والدفاتر حيث يتم عمل تسويات دورية لحسابات الأصول	257	3.77	1.26	75.41	مرتفعة
7	يوجد فصِل تنظيمي كافٍ وملائم بين المهام من خلِال توزيع المهمات وعدم تكليف الموظف بمهام متعارضة بآن واحد(مثل الفصل بين حيازة الأصول والرقابة عليها).	257	3.75	1.29	75.02	مرتفعة
8	يؤدي تفويض وتوزيع الصلاحيات إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية حيث يوجد صلاحيات محددة لكل مستوى إداري مما يساعد في تحديد من تقع عليه مسؤولية الأخطاء.	257	3.82	1.22	76.42	مرتفعة
9	تستخدم الشكاوى كأداة رقابية لذا تتعامل الإدارة بفاعلية مع الشكاوى في المصرف حيث تعالج الشكاوى بموضوعية ونزاهة	257	3.81	1.25	76.11	مرتفعة
10	تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة في نجاح إجراءات الرقابة الداخلية	257	3.72	1.23	74.47	مرتفعة
	الدرجة الكلية للأنشطة الرقابية	257	3.79	1.09	75.84	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول رقم (22) أن الدرجة الكلية للأنشطة الرقابية جاءت بدرجة "مرتفعة"، حيث أن متوسط الوزن المرجح بلغ (3.79) وبنسبة مئوية(75.84%)، وعن أهم فقرات الأنشطة الرقابية فقد تمثلت في الفقرة رقم (4) والتي نصت (تتوفر حماية مادية و إلكترونية لأصول المصرف ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق، أو السرقة (مثلا الاحتفاظ بالنقدية بقاصة حديدية، الاحتفاظ بالمخزون بمستودعات مناسبة و مراقبة، ... الخ)) بمتوسط وزن مرجح (3.95) وبنسبة مئوية(78.99) معبرة عن درجة مرتفعة، ثم جاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (3) والتي نصت (تتوفر رقابة على معالجة البيانات الالكترونية حيث هناك حماية كافية على أجهزة الحاسب الالكتروني والبرامج وملفات البيانات الخاصة بالمصرف) بمتوسط وزن مرجح (3.85) وبنسبة مئوية(77.04) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (8) والتي نصت(يؤدي تفويض وتوزيع الصلاحيات إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية حيث يوجد صلاحيات محددة لكل مستوى إداري مما يساعد في تحديد من تقع عليه مسؤولية الأخطاء.) بمتوسط وزن مرجح (3.82)وبنسبة مئوية(76.42) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، بينما جاء في الترتيب الأخير الفقرة رقم (2) والتي تنص على(تتم مراجعة الأداء بواسطة أشخاص مستقلين عن الأفراد المسئولين عن تقديم الخدمات أو إعداد البيانات)بمتوسط وزن مرجح(3.72) وبنسبة مئوية(74.32) معبرا عن درجة مرتفعة أيضا.

رابعا: المعلومات والاتصال:

قام الباحث باستخراج الأعداد والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأهم فقرات المعلومات والاتصال من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (23).

جدول رقم (23)الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات المعلومات والاتصال من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.

الرقم	فقرات المعلومات والاتصال	العدد	المتوسط حسابي	الانحراف معياري	النسبة مئوية	الدرجة
1	يتوفر لدى المصرف أنظمة معلومات داخلية مالية وإدارية واضحة تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية	257	3.89	1.13	77.74	مرتفعة
2	يتوفر لدى المصرف قنوات اتصال واضحة ومفتوحة تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أقسام المصرف .	257	3.81	1.10	76.11	مرتفعة
3	تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفة واختراقات.	257	3.77	1.15	75.33	مرتفعة
4	تشترط الرقابة على وجود مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات و دليل مبوب للحسابات و مجموعة من المستندات تفي باحتياجات المنشأة حيث يستخدم التوثيق الورقي إلى جانب الالكتروني مما يسهل توصيل المعلومات.	257	3.78	1.21	75.64	مرتفعة
5	هناك نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الإدارة العليا من خلال تقارير للعمليات التشغيلية و البيانات المالية	257	3.77	1.24	75.49	مرتفعة
6	تستطيع الرقابة الحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية (مثل أنشطة لمنظمات أخرى مشابهة) وتزود الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة.	257	3.72	1.19	74.47	مرتفعة
7	تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات في المصرف تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.	257	3.79	1.17	75.80	مرتفعة
8	تعزز أنظمة الرقابة الداخلية على وجود ضوابط رقابية وخطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الالكترونية.	257	3.84	1.12	76.89	مرتفعة
9	هناك استراتيجية لتطوير نظم المعلومات في المصرف.	257	3.77	1.07	75.49	مرتفعة
10	يتوفر نظام آمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة والدخول إلى النظام وإجراء التعديلات عليه حيث تستخدم أرقام سرية للدخول إلى برامج العمل المحوسبة.	257	3.90	1.12	77.98	مرتفعة
11	توفر الرقابة الداخلية المعلومات للمعنيين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية.	257	3.87	1.11	77.35	مرتفعة
	الدرجة الكلية للمعلومات والاتصال	257	3.81	1.01	76.21	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول رقم (23)أن الدرجة الكلية للمعلومات والاتصال جاءت بدرجة "مرتفعة"، حيث أن متوسط الوزن المرجح بلغ (3.81) وبنسبة مئوية(76.21%)، وعن أهم فقرات المعلومات والاتصال فقد تمثلت في الفقرة رقم (10) والتي نصت (يتوفر نظام آمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة والدخول إلى النظام وإجراء التعديلات عليه حيث تستخدم أرقام سرية للدخول إلى برامج العمل المحوسبة.) بمتوسط وزن مرجح (3.90) وبنسبة مئوية(77.98) معبرة عن درجة مرتفعة، ثم جاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) والتي نصت (يتوفر لدى المصرف أنظمة معلومات داخلية مالية وإدارية واضحة تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية) بمتوسط وزن مرجح (3.89) وبنسبة مئوية(77.74) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (11) والتي نصت(توفر الرقابة الداخلية المعلومات للمعنيين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية.) بمتوسط وزن مرجح (3.87)وبنسبة مئوية(77.35) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، بينما جاء في الترتيب الأخير الفقرة رقم (6) والتي تنص على(تستطيع الرقابة الحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية (مثل أنشطة لمنظمات أخرى مشابهة) وتزود الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة.)بمتوسط وزن مرجح(3.72) وبنسبة مئوية(74.47) معبرا عن درجة مرتفعة أيضا.

خامسا: المراقبة:

قام الباحث باستخراج الأعداد والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لأهم فقرات **المراقبة** من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (24).

جدول رقم (24) الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم فقرات المراقبة من وجهة نظر الموظفين العاملين في المصارف العاملة في الضفة الغربية.

الرقم	فقرات المراقبة	العدد	المتوسط حسابي	الانحراف معياري	النسبة مئوية	الدرجة
1	يوجد في المصرف معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء في المصرف بشكل دوري .	257	3.94	1.22	78.75	مرتفعة
2	تستخدم نتائج تقارير الأداء في معالجة جوانب القصور في الأداء ولأغراض منح الحوافز وتوقيع العقوبات.	257	3.77	1.23	75.49	مرتفعة
3	تقوم إدارة المصرف بالمتابعة والتقييم بشكل دوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى فاعليتها وحاجتها للتطوير والتحديث	257	3.74	1.24	74.79	مرتفعة
4	يتم متابعة و تعديل ثغرات الضعف في نظام الرقابة الداخلية حيث يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن أي ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.	257	3.79	1.20	75.80	مرتفعة
5	يتناسب نظام الرقابة الداخلي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.	257	3.74	1.19	74.79	مرتفعة
6	يتمتع العاملون في مجال التدقيق والرقابة بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية مما يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	257	3.68	1.27	73.70	مرتفعة
7	يتمتع العاملون في وحدة الرقابة الداخلية بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية و بكامل الصلاحيات للوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف.	257	3.75	1.20	74.94	مرتفعة
8	يتعامل الكل مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للمصرف حيث هناك استجابة من قبل إدارة المنشأة لتقارير نظام الرقابة الداخلِية التي يعدها المدقق الداخلِي و العمل بها لتصويب الانحرافاِت إن وجدت.	257	3.72	1.16	74.40	مرتفعة
	الدرجة الكلية للمراقبة	257	3.77	1.11	75.37	مرتفعة

يتضح من بيانات الجدول رقم (24) أن الدرجة الكلية للمراقبة جاءت بدرجة "مرتفعة"، حيث أن متوسط الوزن المرجح بلغ (3.77) وبنسبة مئوية(75.37%)، وعن أهم فقرات المراقبة فقد تمثلت في الفقرة رقم (1) والتي نصت (يوجد في المصرف معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء في المصرف بشكل دوري .) بمتوسط وزن مرجح (3.94) وبنسبة مئوية(78.75) معبرة عن درجة

مرتفعة، ثم جاء في المرتبة الثانية الفقرة رقم (4) والتي نصت (يتم متابعة و تعديل ثغرات الضعف في نظام الرقابة الداخلية حيث يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن أي ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.) بمتوسط وزن مرجح (3.79) وبنسبة مئوية(75.80) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (2) والتي نصت(تستخدم نتائج تقارير الأداء في معالجة جوانب القصور في الأداء ولأغراض منح الحوافز وتوقيع العقوبات.) بمتوسط وزن مرجح (3.77)وبنسبة مئوية(77.49) معبرا عن درجة مرتفعة كذلك، بينما جاء في الترتيب الأخير الفقرة رقم (6) والتي تنص على(يتمتع العاملون في مجال التدقيق والرقابة بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية مما يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية)بمتوسط وزن مرجح(3.68) وبنسبة مئوية(73.70) معبرا عن درجة مرتفعة أيضا.

4-2 اختبار الفرضيات :

عرض وتحليل أثر ممارسة الرقابة الداخلية في قطاع المصارف على الاداء المالي:

فرضيات الدراسة الفرعية

نتائج الفرضية الأولى.

لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على الأصول (ROA).

للتحقق من صحة الفرضية الأولى استخدم الباحث معامل الانحدار الخطي البسيط ((R2 Simple Regression)) كما هو واضح في الجدول رقم (25).

جدول رقم (25) نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) (R2) لاثر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على الأصول (ROA).

المتغير	معامل الارتباط	معامل التفسير R2	معامل ميل خط الانحدار واتجاهه B	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
بيئة الرقابة	0.569	0.323	0.321	11.039	0.000**
تقدير المخاطر	0.598	0.358	0.356	11.927	0.000**
الأنشطة الرقابية	0.597	0.357	0.354	11.891	0.000**
المعلومات والاتصال	0.583	0.340	0.337	11.456	0.000**
المراقبة	0.592	0.351	0.348	11.743	0.000**
الدرجة الكلية للرقابة	0.606	0.368	0.365	12.176	0.000**

**** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α≥0.010).** ***دالة إحصائيا عند مستوى (α≥0.050).**

تشير المعادلة السابقة الى وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية والعائد على الأصول (ROA). فزيادة مستوى ممارسة عناصر الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة ادى لزيادة العائد على الاداء الاصول (ROA) بمقدار (0.365) وحدة، وبما ان قيمة (R) = (0.606) فهي تشير الى ان هذه القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوية بين الرقابة الداخلية والعائد على الأصول (ROA)، كما تشير(R2) الى ان (0.315) من التغير في العائد على الأصول (ROA) يعزى التغير في مستوى فاعلية الرقابة الداخلية.

نتائج الفرضية الثانية.

لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على حقوق الملكية (ROE).

للتحقق من صحة الفرضية الثانية استخدم الباحث معامل الانحدار الخطي البسيط ((R2 Simple Regression)) كما هو واضح في الجدول رقم (26).

جدول رقم (26): نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) (R2) لاثر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على حقوق الملكية (ROE).

المتغير	معامل الارتباط	معامل التفسير R2	معامل ميل خط الانحدار واتجاهه B	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
بيئة الرقابة	0.633	0.401	0.398	13.054	0.000**
تقدير المخاطر	0.664	0.441	0.439	14.183	0.000**
الأنشطة الرقابية	0.648	0.419	0.417	13.575	0.000**
المعلومات والاتصال	0.616	0.379	0.377	12.478	0.000**
المراقبة	0.626	0.392	0.389	12.809	0.000**
الدرجة الكلية للرقابة	0.658	0.432	0.430	12.809	0.000**

** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α≥0.010). *دالة إحصائيا عند مستوى (α≥0.050).

تشير المعادلة السابقة الى وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية و العائد على حقوق الملكية (ROE) فزيادة مستوى ممارسة عناصر الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة ادى لزيادة العائد على حقوق الملكية (ROE) بمقدار (0.430) وحدة، وبما ان قيمة (R) = (0.658) فهي تشير الى ان هذه القيمة تفسر وجود علاقة ارتباط خطي قوية بين الرقابة الداخلية والعائد على حقوق الملكية (ROE) كما تشير(R2) الى ان (0.432) من التغير في العائد على الأصول (ROA) يعزى التغير في مستوى فاعلية الرقابة الداخلية.

نتائج الفرضية الثالثة.

لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS).

للتحقق من صحة الفرضية الثالثة استخدم الباحث معامل الانحدار الخطي البسيط ((R2 Simple Regression)) كما هو واضح في الجدول رقم (27).

جدول رقم (27): نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) (R2) لاثر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS).

المتغير	معامل الارتباط	معامل التفسير R2	معامل ميل خط الانحدار واتجاهه B	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
بيئة الرقابة	0.516	0.266	0.263	9.608	0.000**
تقدير المخاطر	0.574	0.329	0.327	11.194	0.000**
الأنشطة الرقابية	0.534	0.285	0.282	10.077	0.000**
المعلومات والاتصال	0.521	0.271	0.268	9.743	0.000**
المراقبة	0.537	0.289	0.286	10.171	0.000**
الدرجة الكلية للرقابة	0.553	0.305	0.303	10.586	0.000**

**** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α≥0.010).** ***دالة إحصائيا عند مستوى (α≥0.050).**

يتضح من الجدول رقم (27) وجود اثر ايجابي طردي دال احصائيا عند المستوى(α≤0.05) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS). حيث بلغت قيم معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للرقابة الداخلية وبين العائد على السهم الواحد (EPS). (0.553) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.303) وبلغ معامل التحديد (0.305) في حين بلغت قيمة (ت) (10.586)عند مستوى دلالة (0.000) وهي قيمة اقل من (5%)، كما ويتضح من الجدول رقم (26) السابق ايضا ان لبعد تقدير المخاطر اكبر الاثر على العائد على الأصول (ROA). حيث فسر ما نسبته (0.329)، فيما جاء في الترتيب الثاني بعد المراقبة بمعامل تفسير (0.289)، وجاء في الترتيب الثالث بعد الانشطة الرقابية بمعامل تفسير (0.285)، وجاء في الترتيب الرابع بعد المعلومات والاتصال بمعامل تفسير (0.277)، كما وجاء في الترتيب الخامس والاخير بعد بيئة الرقابة بمعامل تفسير (0.266)، وتبعا لوجود اثر دال احصائيا فقد تم رفض الفرضية الصفرية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة.

لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B).

للتحقق من صحة الفرضية الرابعة استخدم الباحث معامل الانحدار الخطي البسيط ((R2 Simple Regression)) كما هو واضح في الجدول رقم (28).

جدول رقم (28): نتائج معامل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) (R2) لاثر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B).

المتغير	معامل الارتباط	معامل التفسير R2	معامل ميل خط الانحدار واتجاهه B	قيمة (t)	الدلالة الاحصائية
بيئة الرقابة	**0.508**	**0.258**	**0.255**	**9.418**	**0.000****
تقدير المخاطر	**0.522**	**0.273**	**0.270**	**9.775**	**0.000****
الأنشطة الرقابية	**0.497**	**0.247**	**0.244**	**9.138**	**0.000****
المعلومات والاتصال	**0.522**	**0.272**	**0.270**	**9.772**	**0.000****
المراقبة	**0.510**	**0.260**	**0.257**	**9.467**	**0.000****
الدرجة الكلية للرقابة	**0.528**	**0.279**	**0.276**	**9.929**	**0.000****

**** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α≤010.0).** ***دالة إحصائيا عند مستوى (α≤0.050).**

يتضح من الجدول رقم (28) وجود اثر ايجابي طردي دال احصائيا عند المستوى(α≤0.05) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B). حيث بلغت قيم معامل الارتباط بين الدرجة الكلية للرقابة الداخلية وبين القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B). (0.528) كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.276) وبلغ معامل التحديد (0.279) في حين بلغت قيمة (ت) (9.929)عند مستوى دلالة (0.000) وهي قيمة اقل من (5%)، كما ويتضح من الجدول رقم (27) السابق ايضا ان لبعد تقدير المخاطر اكبر الاثر على العائد على الأصول (ROA). حيث فسر ما نسبته (0.273)، فيما جاء في

الترتيب الثاني بعد المعلومات والاتصال بمعامل تفسير (0.272)، وجاء في الترتيب الثالث بعد المراقبة بمعامل تفسير (0.260)، وجاء في الترتيب الرابع بعد بيئة الرقابة بمعامل تفسير (0.258)، كما وجاء في الترتيب الخامس والاخير بعد الانشطة الرقابية بمعامل تفسير (0.247)، وتبعا لوجود اثر دال احصائيا فقد تم رفض الفرضية الصفرية الرابعة.

نتائج الفرضية الرئيسية :

لا يوجد أثر للرقابة الداخلية على أداء القطاع المصرفي.

للتحقق من صحة الفرضية الخامسة استخدم الباحث معامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) للعلاقة بين الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين الأداء، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (29).

جدول رقم (29): نتائج معامل الارتباط بيرسون(Pearson Correlation) للعلاقة بين الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين الأداء.

المتغيرات	بيئة الرقابة	تقدير المخاطر	الأنشطة الرقابية	المعلومات والاتصال	المراقبة	الدرجة الكلية للرقابة	ROA	ROE	EPS	M/B
بيئة الرقابة	1	0.913**	0.913**	0.921**	0.905**	0.962**	0.569**	0.633**	0.516**	0.508**
		0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
تقدير المخاطر		1	0.920**	0.928**	0.907**	0.963**	0.598**	0.664**	0.574**	0.522**
			0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الأنشطة الرقابية			1	0.941**	0.946**	0.975**	0.597**	0.648**	0.534**	0.497**
				0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المعلومات والاتصال				1	0.938**	0.977**	0.583**	0.616**	0.521**	0.522**
					0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
المراقبة					1	0.967**	0.592**	0.626**	0.537**	0.510**
						0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
الدرجة الكلية للرقابة						1	0.606**	0.658**	0.553**	0.528**
							0.000	0.000	0.000	0.000
.(ROA)							1	0.881**	0.637**	0.549**
								0.000	0.000	0.000
.(ROE)								1	0.716**	0.618**
									0.000	0.000
									1	0.413**
										0.000
(EPS)										1
.(M/B)										

** دالة إحصائيا بدرجة عالية عند مستوى (α≥0.010). *دالة إحصائيا عند مستوى (α≥0.050).

يتضح من الجدول رقم (29) السابق وجود علاقة ايجابية دالة إحصائياً عند المستوى(α≥0.05) بين جميع ابعاد الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين جميع مقاييس الأداء. حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين ابعاد الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين جميع مقاييس الأداء (0.413) عند مستوى دلالة (0.000)، و(0.977) عند مستوى دلالة (0.000)، وهي قيمة اقل من (5%) وعليه تم رفض الفرضية الصفرية الخامسة.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

&

التوصيات

5-1 نتائج الدراسة :

ملخص النتائج ومناقشتها

في ضوء التحليلات النظرية والعملية لنتائج الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:-

1) أهم ابعاد الرقابة الداخلية المتبعة في القطاع المصرفي تمثلت في (المعلومات والاتصال) بمتوسط حسابي قدرة (3.81) وبنسبة مئوية(76.21%) معبرا عن درجة مرتفعة ويعزو الباحث ذلك إلى التغيرات والتطورات المتسارعة في مجال الأجهزة والبرمجيات ونظم الاتصالات والتي تستدعي مسايرة هذا التطور والتوسع حيث عملت المصارف على توفير انظمة امان عالية وانظمة معلومات واضحة تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية .
2) وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية والعائد على الأصول (ROA). فزيادة مستوى ممارسة عناصر الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة ادى لزيادة العائد على الاداء الاصول (ROA) بمقدار (0.365) وحدة، يعزو الباحث ذلك الى متانة نظام الرقابة الداخلية في المراقبة على كفاية الادارة في استغلال اصول المصرف واستثمارها بشكل جيد ومن ثم توليد الارباح والتي تنعكس ايجابيا على العائد على الاصول.
3) وجود علاقة طردية بين عناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية و العائد على حقوق الملكية (ROE) فزيادة مستوى ممارسة عناصر الرقابة الداخلية بمقدار وحدة واحدة ادى لزيادة العائد على حقوق الملكية (ROE) بمقدار (0.430) وحدة، ويعزو الباحث ذلك الى كفاءة وفعالية وحدات الرقابة الداخلية في المصارف ،حيث ادى ذلك الى فعالية ونجاح في توظيف الاموال مما انعكس ايجابيا على العائد على حقوق الملكية .

4) وجود اثر ايجابي طردي دال احصائيا عند المستوى($\alpha \leq 0.05$) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على العائد على السهم الواحد (EPS)، ويعزو الباحث ذلك الى ان اجراءات الرقابة الداخلية تعمل على الرقابة والتدقيق على اجراءات منح التسهيلات بحيث لا يكون بها أي اشكاليات او مخاطر مما يقلل من نسبة التعثر في القروض والذي يؤدي الى ربحية اكثر وزيادة في العائد على السهم .

5) وجود اثر ايجابي طردي دال احصائيا عند المستوى($\alpha \leq 0.05$) لعناصر الرقابة الداخلية في قطاع المصارف في الضفة الغربية على القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B)، ويعزو الباحث ذلك الى ان ثقة المستثمرين بالمصرف تتأثر بنظام الرقابة الداخلية مما يؤثر ذلك على الطلب على اسهم تلك المصرف والذي بدورة يؤثر على القيمة السوقية للاسهم ومن ثم نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B).

6) وجود علاقة ايجابية دالة إحصائياً عند المستوى($\alpha \leq 0.05$) بين جميع ابعاد الرقابة الداخلية للقطاع المصرفي وبين جميع مقاييس الأداء، ويعزو الباحث ذلك الى ان التطبيق الفعال والجيد للرقابة الداخلية بجميع مكوناتها وعناصرها يعمل على تمكين ادارة المصارف من تحقيق أهدافها بفعالية وتحسين كفاءة عملياتها وانشطتها المختلفة من خلال قدرتها على حماية الاصول والاستغلال الامثل لمواردها مما يؤثر على تقليل المخاطر وزيادة حصتها السوقية وزيادة الايرادات وتحسين الربحية وتحسن الاداء .

5-2 التوصيات:

بناء على ما أظهرته الدراسة من النتائج المذكورة سابقاً يمكن إعطاء التوصيات التالية:

أ -ضرورة تبني المصارف لنظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO والاهتمام بتطبيق مكوناته الخمسة من أجل تحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وتعزيز مصداقية البيانات المالية، والحرص على التزام العاملين بالقوانين والقواعد التنظيمية المعمول بها داخل هذه المصارف.

1) الاهتمام بالبيئة الرقابية التي تمكن الأفراد من تحمل مسؤولياتهم الرقابية، والاهتمام بالقيم الأخلاقية، وفلسفة الإدارة، وأسلوب التشغيل، وسياسات الموارد البشرية من تخطيط وتعيين وتدريب .

2) العمل على تحليل و تقدير المخاطر التي تشكل تهديدا لتحقيق أهداف المصرف وخاصة المخاطر الناتجة من النمو السريع للمصارف وما يرافقها من تغييرات في الهيكل التنظيمي.

3) العمل على تعزيز أنشطة الرقابة والتي تمثل عموداً أساسيا لنظام الرقابة الداخلية، وتوفر رقابة فعلية على أصول وموارد المصرف، وتوفر حماية مادية وإلكترونية على الأصول والسجلات من خلال تعزيز التقارير الدورية المقدمة من قبل الرقابة إلى الإدارة لمساهمتها الفعالة في إنجاح إجراءات الرقابة الداخلية .

4) الاهتمام بالمعلومات والاتصالات وتحديثها بصورة مستمرة على ضوء التغيرات التي قد تحدث، والحرص على وجود نظام قوي لنظم المعلومات الإلكترونية داخل المصرف،

وتوفر قنوات اتصال تمكن الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأية مخالفات واختراقات.

5) الاهتمام بعنصر المراقبة حيث يلعب عنصر المراقبة دوراً مهما في تحقيق أهداف الرقابة وذلك من خلال توظيف مراقب أو مدقق داخلي في كل فرع من فروع المصرف يتمتع بالاستقلالية ويتبع الإدارة العامة للمصرف وليس لإدارة الفرع .

ب ضرورة القيام بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة لدى المصارف بشكل مستمر اضافة الى مواكبة التطورات المتعلقة بالمعايير الدولية للتدقيق والمحاسبة و التطور التكنولوجي والمعلوماتي.

ت يوصي الباحث الدارسين والباحثين على دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في القطاعات المالية الاخرى مثل قطاع التأمين، ومؤسسات الاقراض ، وقطاع الخدمات ، ومقارنة وجود واثر انظمة الرقابة لمعرفة مدى اهميتها في كل قطاع .

ث كما يوصي الباحث الدارسين والباحثين على استخدام معايير أخرى غير إطار COSO لدراسة أنظمة الرقابة الداخلية .

المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

- الجيوسي، محمد، جاد الله، جميلة، (2008). **الإدارة علم وتطبيق** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان.
- الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2006). **إدارة البنوك : مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن.
- الذنيبات، علي،(2010). **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق**، المكتبة الوطنية، الأردن، عمان.
- الزبيدي، حمزة محمود،(2009). **التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- توفيق، جميل احمد، (1986). **إدارة الإعمال مدخل وظيفي**، دار النهضة العربية، بيروت.
- جمعة، احمد، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث-الإطار الدولي-أدلة ونتائج التدقيق**، (2009). دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- طالب، علاء، المشهداني، ايمان، (2011). **الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء، عمان، الاردن.
- طه، طارق، (2007). **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- عباس، أنس، **إدارة الأعمال وفق منظور معاصر**،(2011). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

- عبد الله، خالد أمين، (2009). **تدقيق الحسابات**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان.
- عقل، مفلح محمد، (2009). **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- فهد، نصر حمود، (2009). **اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ليستراي، هيتجر، سيرج، مالتولتش، (1988). **المحاسبة الإدارية**، (ترجمة: أحمد حامد حجاج)، دار المريخ للنشر، الرياض (العمل الأصلي نشر في عام1986).

<u>المجلات والدوريات</u>

- الججاوى، طلال، (2006). **تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات بالعراق**، المجلة العربية للإدارة ، كلية العلوم الإدارية والمالية – جامعة الإسراء ،الأردن ،المجلد (26) ،العدد الأول.
- الحجايا،اكريم صياح، الحطيبات، خالد عبد،(2011). **رقابة مجلس الادارة وأثره على الاداء المالي للشركات – حالة تطبيقية للشركات الصناعية الاردنية**، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية –السعودية ، المجلد الرابع ،العدد الاول ص 13-45 .
- الدعاس، عبدالله، (20110). **إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية** ،مجلة الجامعة الاردنية دراسات، العلوم الإدارية ، الأردن ، المجّلد 37 ، العدد 1 ، ص ص 93-113
- السبوع، سليمان سند،(2011). **أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لإطار COSO على أهداف الرقابة– حالة الشركات الصناعية الأردنية**"، مجلة الجامعة الاردنية دراسات، العلوم الإدارية، الأردن، المجّلد 38 ، العدد1 ، ص 103-117.

- العمري، أحمد محمد، عبد المغني، فضل عبد الفتاح،(2006). **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية،** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث.
- الفرا، ماجد محمد، شاهين، سمر محمد،(2009). **واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المنظمات الأهلية في قطاع غزة** مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 17، العدد 2، ص ص 571 - 596
- النعساني، أحمد ياسر،(2010). **مدى تطبيق المصارف الإسلامية للرقابة الداخلية دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في حضرموت الصحراء – سيؤون،** مجلة العلوم الإدارية، حضرموت، اليمن، مجلة فصلية العدد الثاني, السنة الأولى.
- الهواوي، سلمان، (2013). **تحليل مختصر لنتائج قطاع المصارف للربع الثاني من2013،** مجلة الرياض الاقتصادي،السعودية، العدد 16492.
- بكري، علي حجاج،(2005). **دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال،** المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر،غزة، فلسطين، العدد 30.
- ذنيبات، علي عبد القادر، كفوس، نوال،(2012). **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية واثر ذلك على ادائها المالي،** مجلة الجامعة الاردنية، دراسات، العلوم الادارية، المجلد 39 ، العدد 1، ص ص 29-46
- عبد الكريم، نصر، علاونة، سعيد، (2009) **،مدى تأثير الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين،** مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، فلسطين،المجلد 23(4) ،ص ص 990-1028 ،نسخة الكترونية.

- عياش ،عبد الوهاب احمد عبدالله مسعود،(2014). **دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي. دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية**، مجلة جامعة الناصر، صنعاء ، العدد الرابع ،ص ص 156-183
- غنيمات، عبد الله عقلة، صيام، وليد زكريا، (2011). **العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجّلد 7، العدد 4.
- محمد، رسلان احمد،(2012). **الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد 14، العدد 2 ص 310-281
- مشتهى، صبري ماهر ،(2015). **تقييم مدى انسجام انظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع اطار COSO وأثر ذلك على أداء وقيمة الشركة**، مجلة جامعة الأزهر –غزة ،سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 17، العدد1
- (ماس،2014)، **تطور القطاع المصرفي وتنافسية خدماته في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله ، فلسطين.
- المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، 1996م، **دليل الرقابة المالية للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية**، نسخة الكترونية.

http://www.arabosai.org/ar/downloads/partie8 Available: .pdf ,

Accessed 11/4/2015

- عمر، محمد عبد الحليم،(2002)، **الجوانب الائتمانية والمحاسبية لأزمة القروض المصرفية مع إطلالة شرعية**، المنتدى الاقتصادي السابع بعنوان القروض المصرفية، الأزمة والحل ،مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر، القاهرة، 6-12 أكتوبر 2002 .

الرسائل العلمية :

- الرشيدي، عيد عباد مناور(2010) ، **تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان.
- الشرفا ، سلوى (2008) ، **دور إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة** ، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.
- العتيبي، شارع بن عبيد الرويس،(2011) ، **دور الرقابة الداخلية في رفع مستوى الأداء الإداري في الرئاسة العامة لرعاية الشباب بمنطقة الرياض**، رسالة ماجستير تخصص علوم إدارية غير منشورة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية
- العنزي، محمد بن حمود، (2011)، **فاعلية الرقابة على أداء العاملين في المديرية العامة لحرس الحدود**، رسالة ماجستير تخصص علوم إدارية غير منشورة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية
- الكحلوت ، خالد،(2004)، **مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين** ، رسالة ماجستير تخصص إدارة الإعمال غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين

- المدلل، يوسف،(2007)،" **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري**"، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.

- النميان، عبد الله، (2003)، **الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي في الأجهزة الأمنية**، رسالة ماجستير تخصص علوم إدارية غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية

- بدوي ، عبد السلام خميس (2011) ، **أثر عناصر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة (دراسة حالة المنظمات الأهلية في قطاع غزة)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.

- بشناق، زاهر صبحي(2011) ، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.

- دبيك ، هاني احمد محمود (2015) ، **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين** ، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.

- رضوان ، إيهاب ديب مصطفى (2012) **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية– دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة** رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين:الجامعة الإسلامية، غزة.

- شبانة ، محمد جمال (2016) ، **آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية (دراسة حالة البنك الوطني الإسلامي)**، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.

- شيتور،علي (2014) **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة** رسالة ماجستير غير منشورة الجزائر جامعة محمد خيضر –بسكرة .

- عاشور،أحمد،(2012) **مدى توافر الرؤية الإستراتيجية لتنمية وتطوير خدمات القطاع المصرفي "دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين"**، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.

- عوض، تامر توفيق عبد الله(2012) **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين"** ، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين:الجامعة الإسلامية، غزة.

- عياش، يوسف حسن حامد،(2005)، **مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إحكام الرقابة على أنشطة وكالة الغوث (الأونروا) في قطاع غزة في ضوء معايير المراجعة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، غزة.

- فضيلة ، بوطورة، (2007)، " **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، دراسة حالة : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بنك –** "، رسالة ماجستير تخصص علوم التسيير غير منشورة ، جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة ، الجزائر

- قشطة، عصام،(2013) **علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية – قطاع غزة** رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: جامعة الأزهر، غزة.

- كلاب، سعيد يوسف حسن (2004) ، **واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي– دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة** ، رسالة ماجستير تخصص إدارة الإعمال غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين

الدراسات الاجنبية

Books:

Arens, A., and Loebbecke, J., (2003), **Auditing an Integrated Approach**, 8th edition, Prentice Hall ,Inc, Newjersey, USA.

- Arens, A. A., Elder, Randal, J., and Beasley, M. S., (2012**). "Auditing And Assurance Services- An Integrated Approach"** , 14th Edition, Pearson prentice Hall, United States of America.

- Hayes, Rick, & Others, **Principles of Auditing, An introduction to International Standards on Auditing**, FT Prentice Hall, In New Jercy, 2010.

- Whittington, Ray, 2007**, Principles of Auditing and other Assurance**, 16th ed., McGraw-Hill, Available: www.mhhe.com/whittington16e, Accessed 11/4/2015

Journals and Periodicals :

- Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni "**Internal audit in Italian organizations: A multiple case study "** Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No. (3) 2006 pp. 275-292.

- Cormicheal, D., (2004), **The PCAOB and the social responsibility of the independent auditor**, accounting Horizons Journal, Vol(18) ,No(2),P 125-135.
- Olaoye Clement Olatunji (2009).**Impact Of Internal Control System In Banking Sector In Nigeria**. Pakistan Journal Of Social Sciences (6) 4 Pp 181-189
- Sabina Dineshkumar, Priya Kogulacumar(2012). **Internal Control System and its impact on the Performance of the Sri Lanka Telecom limited in Jaffna District**. International Journal of advanced computer technology .Vol 2, number 6.Pp 56-64
- Ignace , De Beelde and Gerrit, Sarens **"Internal auditors' perception about their role in risk management - A comparison between US and Belgian companies**" Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No. (1) 2006 pp.63-80.
- Nyakundi, Douglas Ong'ang'a, Nyamita, Micah Odhiambo , Tinega, Tom Matwetwe **" Effect of internal control systems on financial performance of small and medium scale business enterprises in Kisumu City, Kenya "** International Journal of Social Sciences and Entrepreneurship. Vol.1, Issue 11, 2014 pp.719-734
- Mawanda, Ssuuna Pius,**" Effects of Internal Control Systems on Financial Performance in an Institution of Higher Learning in Uganda - A case of Uganda Martyrs University "**, Master Thesis, Uganda Martyrs University, Uganda, 2012.
- KAMAU, JACINTAH," **EFFECTS OF INTERNAL CONTROL PRACTICES ON FINANCIAL PERFORMANCE OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN NAIROBI COUNTY"**, Master Thesis, UNIVERSITY OF NAIROBI,2016

- Bjornsdottir, Anna Regina**," Building and Using Assessment Models for Financial Feasibility -Analysis of Investment Projects**", Master Thesis, University of Iceland, Iceland, 2010.
- Jermanis, Darja **,"System Of Measures For Evaluating The Financial Performance Of The Company Lasko"**, Master Thesis, University Of Ljubljana, Slovene, 2006.
- Sheikh Waqas, Ahmed,"**Financial Statement Analysis Of Bank Alfalah",** Master Thesis, Virtual University of Pakistan, Pakistan 2009.
- Donald , Edwards & Oxner,Tom, ***"Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance"***, (Euromoney Publications PLC), Fall (2001), vol 15 Issue 1. PP4-63
- Securities and Exchange Commission., (2003), SEC Implements Internal Control Provisions of Sarbanes–Oxley Act, Company R & D Safe Harbor,404 Final Rules
- Committee of Sponsoring Organisations of the Treadway Commission [COSO] (1994).*Internal Control - Integrated Framework,* Committee of Sponsoring Organisations of the Treadway Commission, New York. www.coso.org (Accessed on 2014 July 10)

مواقع الانترنت

www.coso.org

((http://www.pma.ps) موقع سلطة النقد الفلسطينية الالكتروني)

http://www.pma.ps 2015+2014 التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية

http://www.arabosai.org/ar/downloads/partie8 Available: .pdf , Accessed 11/4/2015

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	د. سمير ابو زنيد	جامعة الخليل
2	د. محمد الجعبري	جامعة الخليل
3	د. فادي قطان	جامعة بيت لحم
4	د. ابراهيم عتيق	جامعة القدس
5	د. مجدي الكبجي	جامعة القدس المفتوحة / الخليل
6	د. خالد زبدة	جامعة القدس المفتوحة / طولكرم
7	د. صبري مشتهى	جامعة القدس المفتوحة / غزة
8	د. ماهر درغام	الجامعة الاسلامية غزة
9	أ.د. سالم حلس	الجامعة الاسلامية غزة

ملحق رقم (2)

تم مراسلة مدراء المصارف العاملة في الضفة الغربية للحصول على اعداد الموظفين

السادة الادارة العامة للمصارف العاملة في الضفة الغربية المحترمين

تحية طيبة وبعد .....

الموضوع : اعداد الموظفين في المصرف

انني اعمل على اعداد رسالة ماجستير بعنوان "**أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية**". في جامعة الخليل لذا امل من حضرتكم التكرم بتزويدي بأعداد الموظفين لدى مصرفكم ممن يعملون في مجال الرقابة والتدقيق الداخلي (مدراء فروع او دوائر، نواب أو مراقبين، مدققين داخليين ، رؤساء أقسام) أو أي مسما اخر له علاقة بالموضوع، وذلك من اجل حصر مجتمع الدراسة ومن ثم ارسال استبانات اليهم .

ووفقكم الله في خدمة الوطن والعلم

*مرفق كتاب تسهيل المهمة من الجامعة

فهد محمد طنينه

ملحق رقم (3)

كتاب تسهيل المهمة من الجامعة

HEBRON UNIVERSITY

جامعة الخليل

Ref. الرقم :

Date التاريخ: ١٥ - ٦ - ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الى من يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : البحث العلمي

نحيطكم علما بأن الطالب " **فهد محمد حسن طنينة**"هو أحد طلاب كلية الدراسات العليا _ برنامج الماجستير في إدارة الأعمال للعام الجامعي **2015/2014**، وهو الآن بصدد إعداد رسالته بعنوان:

"أثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الضفة الغربية"

نرجو تسهيل مهمة توزيع الاستبانة واجراء المقابلات اللازمة وتزويده بكافة ما يلزمه من بيانات من أجل إكمال بحثه علما أن البيانات المعطاة لن تستخدم إلا لأغراض البحث والمعرفة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ،،

د.سمير ابو زنيد

عميد كلية التمويل والإدارة

رئيس لجنة الدراسات العليا

HEBRON UNIVERSITY جامعة الخليل كلية التمويل والإدارة SCHOOL OF FINANCE AND MANAGEMENT

P.O.Box 40 , Hebron , West Bank , Palestine
URL:http://www.hebron.edu

ص.ب ٤٠ الخليل – فلسطين
تلفون : Tel: 970 (0)2-222-0995
فاكس: Fax: 970 (0)2-222-9303

ملحق رقم (4)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الخليل

كلية التمويل والإدارة

الدراسات العليا برنامج MBA

الموظف / ة ..... المحترم / ة

تحية طيبة و بعد ،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " **اثر الرقابة الداخلية على الأداء: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في الضفة الغربية** " ، وذلك استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة الأعمال ، أننا نأمل في تعاونكم في الإجابة على الأسئلة المرفقة بعناية وموضوعية لما لذلك من أهمية في تحقيق أهداف الدراسة مع التأكيد على أن كافة إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ضمن إطار البحث العلمي فقط .

كما أنه سيتم تزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتم بذلك .

الباحث: فهد محمد طنينة

إشراف : د . عدنان قباجة

الجزء الأول : معلومات شخصية

1) جنسية المصرف 1 : فلسطيني ☐ 2 : مصرف وافد ☐

2) الجنس : 1 : ذكر ☐ 2 : أنثى ☐

3) العمر: 1: 20 –35 ☐ 2: 36 –50 ☐ 3: أكثر من 50 ☐

4) المسمى الوظيفي: 1: مدير فرع ☐ 2: مراقب(مساعد المدير) ☐

3: مدقق داخلي ☐ 4: رئيس قسم ☐ 5: أخرى أذكرها: .....

5) الخبرة : 1: أقل من 5 سنوات ☐ 2 : من 5 – 10 ☐

3: من 11 – 15 ☐ 4 : أكثر من 15 ☐

6) المؤهل العلمي: 1: دبلوم ☐ 2 : بكالوريوس ☐ 3: دراسات عليا ☐

7) التخصص : 1 :محاسبة ☐ 2: مالية ومصرفية ☐

3: إدارة أعمال ☐ 4: أخرى اذكرها .....

الجزء الثاني :عناصر الرقابة الداخلية في المصرف

الأسئلة التالية هي عبارة عن فقرات تقيس مدى توفر عناصر الرقابة الداخلية في المصرف يرجى التكرم بوضع إشارة ☑ في خانة الخيار المناسب .

عناصر الرقابة الداخلية		موافق بدرجة				
الرقم	أولاً: بيئة الرقابة	عالية جداً	عالية	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	تعمل إدارة المصرف على إيجاد قيم أخلاقية تدفع الموظفين للعمل بنزاهة ومنع التصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية مما يدعم أنظمة الرقابة الداخلية					
2	تلتزم إدارة المصرف بعقد دورات تدريبية لتهيئة موظفين ذو كفاءة عالية لإنجاز المهمات بأقل وقت واقل تكلفة					
3	يعمل مجلس الإدارة على دعم استقلالية المدقق الداخلي عن إدارة المصرف					
4	هناك فلسفة ونمط تشغيلي تعتمدها إدارة المصرف من خلال الامتثال لتعليمات سلطة النقد .					
5	الهيكل التنظيمي للمصرف يتلاءم مع طبيعة العمل في المصرف حيث يساعد على تحقيق الأهداف المطلوبة من الموظفين					
6	الوصف الوظيفي واضح لكافةِ الوظائف في المصرف حيث توجد سياسات و إجراءات عمل مكتوبة و واضحة					
7	تعمل إدارة المصرف على تفويض الصلاحيات بشكل جيد يتناسب مع مسئوليات العمل المصرفي					
8	يوجد تخطيط للموارد البشرية من أجل تحديد العدد والنوعية المناسبين للمصرف					
9	يوجد سياسات للتعين والتدريب والترقية والإجازات..... واضحة					
10	تقوم إدارة المصرف بإرساء قواعد الرقابة الداخلية من خلال عقد الدورات والورشات وإشراك الموظفين فيها.					
11	تطلع الإدارة كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.					
	ثانيا : تقدير المخاطر					
1	تعمل إدارة المصرف على تحليل المخاطر و تصنيفها و تحديد احتمالية حدوثها					
2	تعتمد إدارة المصرف على الوسائل التقنية في عملية تقييم المخاطر.					
3	تعمل إدارة المصرف على الاستعداد واتخاذ الإجراءات السليمة الملائمة لمواجهة تلك المخاطر المحتملة.					
4	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن الموظفين الجدد					

		عالية جداً	عالية	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
5	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن استحداث نظم معلومات محاسبية جديدة					
6	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن النمو والتوسع السريع للمصرف					
7	تدرس الرقابة الداخلية احتمالية حدوث مخاطر ناتجة عن تغيير في الهيكل التنظيمي أو تغيير في الإشراف وفصل المهام					
8	هناك اتصال مباشر بين الرقابة الداخلية ومجلس الإدارة يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع المخاطر					
9	هناك ردود أفعال ايجابية لدى وحدات المصرف حول ملاحظات الرقابة الداخلية عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الوحدات					
10	يشترك فريق الرقابة الداخلية في المناقشات حول الرقابة الملائمة عند تطوير الخدمات المصرفية					
	ثالثا: الأنشطة الرقابية					
1	توفر الرقابة الداخلية وسائل محاسبية لتقويم الأداء الشامل مثل الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية والمؤشرات المالية وغير المالية .					
2	تتم مراجعة الأداء بواسطة أشخاص مستقلين عن الأفراد المسئولين عن تقديم الخدمات أو إعداد البيانات.					
3	تتوفر رقابة على معالجة البيانات الالكترونية حيث هناك حماية كافية على أجهزة الحاسب الالكتروني والبرامج وملفات البيانات الخاصة بالمصرف					
4	تتوفر حماية مادية و إلكترونية لأصول المصرف ضد المخاطر الخارجية مثل الحرائق، أو السرقة (مثلا الاحتفاظ بالنقدية بقاصة حديدية، الاحتفاظ بالمخزون بمستودعات مناسبة و مراقبة، ... الخ)					
5	توجد رقابة فاعلة على الأداء المالي والمحاسبي في المصرف.					
6	توجد رقابة فعلية على الأصول والدفاتر حيث يتم عمل تسويات دورية لحسابات الأصول					
7	يوجد فصِل تنظيمي كافٍ وملائم بين المهام من خلِال توزيع المهمات وعدم تكليف الموظف بمهام متعارضة بآن واحد(مثل الفصل بين حيازة الأصول والرقابة عليها).					
8	يؤدي تفويض وتوزيع الصلاحيات إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية حيث يوجد صلاحيات محددة لكل مستوى إداري مما يساعد في تحديد من تقع عليه مسؤولية الأخطاء.					

		عالية جداً	عالية	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
9	تستخدم الشكاوى كأداة رقابية لذا تتعامل الإدارة بفاعلية مع الشكاوى في المصرف حيث تعالج الشكاوى بموضوعية ونزاهة					
10	تساهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة في نجاح إجراءات الرقابة الداخلية					
	رابعاً: المعلومات والاتصال					
1	يتوفر لدى المصرف أنظمة معلومات داخلية مالية وإدارية واضحة تساهم في تفعيل عمليات الرقابة الداخلية					
2	يتوفر لدى المصرف قنوات اتصال واضحة ومفتوحة تسمح بتدفق المعلومات المحاسبية إلى جميع أقسام المصرف .					
3	تمكن قنوات الاتصال الموظفين من توصيل المعلومات الخاصة بأي مخالفة واختراقات.					
4	تشترط الرقابة على وجود مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات و دليل مبوب للحسابات و مجموعة من المستندات تفي باحتياجات المنشأة حيث يستخدم التوثيق الورقي إلى جانب الالكتروني مما يسهل توصيل المعلومات.					
5	هناك نظام يوفر معلومات دقيقة تلبي احتياجات الإدارة العليا من خلال تقارير للعمليات التشغيلية و البيانات المالية					
6	تستطيع الرقابة الحصول على المعلومات الخاصة بالبيئة الخارجية (مثل أنشطة لمنظمات أخرى مشابهة) وتزود الإدارة بالتقارير عن مدى تحقيقها للأهداف الموضوعة.					
7	تتوفر وسائل اتصال مناسبة في كافة الاتجاهات في المصرف تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة.					
8	تعزز أنظمة الرقابة الداخلية على وجود ضوابط رقابية وخطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الالكترونية.					
9	هناك إستراتيجية لتطوير نظم المعلومات في المصرف.					
10	يتوفر نظام آمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة والدخول إلى النظام وإجراء التعديلات عليه حيث تستخدم أرقام سرية للدخول إلى برامج العمل المحوسبة.					
11	توفر الرقابة الداخلية المعلومات للمعنيين في الوقت المناسب لتمكينهم من متابعة مسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية.					

	خامسا: المراقبة	عالية جداً	عالية	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
1	يوجد في المصرف معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء في المصرف بشكل دوري .					
2	تستخدم نتائج تقارير الأداء في معالجة جوانب القصور في الأداء ولأغراض منح الحوافز وتوقيع العقوبات.					
3	تقوم إدارة المصرف بالمتابعة والتقييم بشكل دوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى فاعليتها وحاجتها للتطوير والتحديث					
4	يتم متابعة و تعديل ثغرات الضعف في نظام الرقابة الداخلية حيث يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني في الوقت المناسب عن أي ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية.					
5	يتناسب نظام الرقابة الداخلي المستخدم مع طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.					
6	يتمتع العاملون في مجال التدقيق والرقابة بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية مما يساهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.					
7	يتمتع العاملون في وحدة الرقابة الداخلية بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية و بكامل الصلاحيات للوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف.					
8	يتعامل الكل مع أنشطة الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية للمصرف حيث هناك استجابة من قبل إدارة المنشأة لتقارير نظام الرقابة الداخلِية التي يعدها المدقق الداخلِي و العمل بها لتصويب الانحرافاِت إن وجدت.					